الأمم المتحدة A/67/PV.22

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٢٢**

الثلاثاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش . . . . . (صربيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/67/1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الأمين العام قدم تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/67/1) إلى الجمعية العامة في جلستها العامة السادسة المعقودة في ٢٥ أيلول/سبتمبر.

السيد سي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وهي: إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفييت نام وماليزيا وميانمار، وبلدي بالذات كمبوديا.

وكما أوضحت بجلاء الأحداث العالمية التي حصلت على مدى العقد الماضي، يختلف العالم الذي نعيش فيه اليوم اختلافا أساسيا عن العالم الذي كان قائما في وقت تأسيس الأمم المتحدة قبل ٦٧ عاما. وفي الشبكة المعقدة لترابط عالمنا اليوم، يمكن لأي أزمة محلية – وبسرعة لم يكن يوما تخطر بالبال – أن تؤثر على آمال وتطلعات مجتمعات بأسرها في النصف الآخر من الكرة الأرضية. وتمثل تلك التحديات، مع أنها هائلة، فرصا جديدة لتعزيز الحوار والتعاون الدوليين.

وتضاعف الرابطة حاليا جهودها في التكامل الإقليمي عن طريق إنشاء جماعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بحلول عام ٢٠١٥. ويؤكد على تلك الجهود قطع التزام ثابت نحو أعمال الأمم المتحدة ومبادئها. وبهذه الصفة، تسعى الرابطة لتعزيز التنسيق والتعاون بشأن المسائل العالمية الرئيسية ذات المصلحة والاهتمام المشتركين.

وبتلك الروح، تود الرابطة أن تشاطر الجمعية العامة بعض المسائل الهامة. أولا، تولي الرابطة أهمية كبيرة لاستمرار النمو الاقتصادي. وفي سياق تدهور الآفاق الاقتصادية وتصاعد التحديات العالمية، يلزم العمل الجماعي على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل تقديم استجابة فعالة. وفي حين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

تواصل الرابطة جهودها لإنشاء جماعة اقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بحلول عام ٢٠١٥، جرى تعزيز التكامل الاقتصادي مع جميع شركاء الرابطة. وعلاوة على ذلك، وفي مسعى لتحقيق استقرار القطاع المالي، عملت الرابطة على نحو وثيق مع الصين واليابان وجمهورية كوريا على تعزيز آلية إقليمية للحماية المالية – وهي مبادرة تشيانغ ماي – مع مضاعفة أموال المبادرة مؤخرا من ١٢٠ بليون دولار إلى ٢٤٠ بليون دولار باعتبارها حاجزا للوقاية من أي أزمة للسيولة.

وفي السياق العالمي، تسهم الرابطة سنويا في مجموعة العشرين. وفي مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عقد هذا العام في لوس كابوس، بالمكسيك، أكدت كمبوديا مجددا، بوصفها ممثلا للرابطة، على ضرورة استمرار الاستقرار الاقتصادي والإصلاح الهيكلي من أجل تحقيق النمو والتوظيف وعلى إلحاح تحسين وتعزيز الهياكل المالية الدولية في اقتصاد عالمي مترابط.

ثانيا، يشكل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية إحدى ركائز التنمية المستدامة. وإذ يقترب الموعد النهائي، يكتسي إحراز تقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أهمية بالغة. وعلى النحو المجسد في ميثاق الرابطة، يشكل خفض حدة الفقر وتضييق الفجوة الإنمائية فيما بين بلدان الرابطة من خلال تقديم المساعدة المتبادلة والتعاون ولاية أساسية للرابطة. وبهذه الصفة، تتفق الرابطة اتفاقا تاما مع تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/67/1)، في انه يجب ألا نفقد قوة الدفع نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وتحقيقا لتلك الغاية، ما برحت الرابطة تعزز جهودها الخاصة، على النحو الوارد في رؤيتها لإنشاء جماعة اجتماعية – ثقافية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وبهدف تيسير تعاون أوثق داخل القطاعات وبينها، اعتمدت الرابطة خريطة طريق في آب/أغسطس ٢٠١١ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومنذ ذلك الوقت، أحرزت الدول الأعضاء في الرابطة تقدما متميزا، مع بلوغ بعضها للغايات المستهدفة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة، لا سيما في تضييق الفجوة الإنمائية داخل المنطقة.

ونتفق مع الأمين العام في أن الحد من خطر الكوارث أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. ونظرا لكون منطقة جنوب شرق آسيا معرضة للكوارث الطبيعية، تشكل إدارة الكوارث إحدى أولوياتنا العليا. ونؤكد مجددا على أهمية تعزيز الاستجابة الجماعية للرابطة نحو الكوارث بتعزيز آلية الرابطة لمواجهة الكوارث، وهي تحديدا، اتفاق الرابطة بشأن إدارة الكوارث ومواجهة الطوارئ، والنهوض بدور الأمين العام للرابطة بصفته منسقا. كما تم تعزيز التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة بشأن إدارة الكوارث من خلال مركز الرابطة لتنسيق المساعدة الإنسانية.

وتشيد الرابطة بالجهود الرامية إلى تحديد نماذج جديدة للتنمية المستدامة وتؤيد تأييدا تاما نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمبادئ التوجيهية للسياسات الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق).

ثالثا، بغية المحافظة على كوكبنا من أجل الأجيال المقبلة، فإن اتخاذ إجراء عاجل ومنسق لمعالجة مشكلة تغير المناخ البالغة الأهمية أمر جوهري. ولا تزال الدول الصغيرة في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ والبحر الكاريبي مهددة بارتفاع مناسيب البحر، وتواجه الدول النامية التي تعتمد على الزراعة تهديدات لسبل كسب رزقها من جراء العوامل الخارجية المتعلقة بتغير المناخ.

وفي ذلك السياق، من دواعي الأسف أن المجتمع الدولي لا يزال منقسما بشأن ماهية الاستجابة الأنسب. ونناشد البلدان المتقدمة النمو خفض انبعاثاتها لغاز الدفيئة وفقا لمبدأ

الأمم المتحدة للمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ومن المخيب للآمال أن العديد من الوعود التي قطعتها الدول منذ مؤتمر كوبنهاغن لعام ٢٠٠٩ لم يتم الوفاء بها بصورة حسنة التوقيت.

رابعا، لا يزال التزام الرابطة نحو تحقيق السلام الإقليمي والعالمي على رأس جدول أعمالنا. وصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والأربعين لتأسيس الرابطة. وفي ظرف جيل واحد منذ تأسيس الرابطة، تمتعت المنطقة بالسلام والاستقرار المستمرين والدائمين، الأمر الذي جرى توطيده عن طريق مبادرات من قبيل معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا وإنشاء المنتدى الإقليمي للرابطة.

وتؤمن الرابطة إيمانا قويا بان حفظ السلام لا يزال أداة بارزة لصون السلام والأمن الدوليين. ولكن نود أيضا أن نؤكد مجددا على انه لا بد أن تحترم عمليات حفظ السلام مبادئ السيادة وحرمة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ونحن نرى أن التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة في مجال حفظ السلام يتسم بأهمية كبيرة. وفي الوقت الحاضر، فان حوالي ٠٠٠ ٥ من أفراد الشرطة والخبراء العسكريين والقوات من الدول الأعضاء في الرابطة يشاركون بفعالية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام.

خامسا، تواصل الرابطة دعمها القوي لجهود نزع السلاح على الصعيد الدولي، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نعتقد أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تقوم بدور هام في صون السلام والأمن في منطقتنا. والرابطة تعمل بجد لتيسير توقيع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا والوثائق ذات الصلة في أقرب وقت ممكن.

وأخيرا، تولي الرابطة أهمية كبيرة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وهي تعكف حاليا على وضع اللمسات الأخيرة لإعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لحقوق الإنسان لاعتماده خلال مؤتمر قمة الرابطة الحادي والعشرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وذلك بهدف إنشاء إطار إقليمي للتعاون في الإعمال الكامل لحقوق الإنسان في المنطقة.

بينما نمضي قدما في توطيد التكامل الإقليمي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ما زلنا ملتزمين بقوة بالعمل جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة ونؤيد كل الجهود الرامية إلى تقوية وتحسين العلاقات بين منظمتينا. والرابطة ترحب ترحيبا حارا بتعزيز العلاقات بين المنظمتين منذ اعتماد الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وفي هذا السياق، ستقدم الرابطة إلى الجمعية العامة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر مشروع قرار بشأن التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة، للتعبير عن تحسن العلاقات بين المنظمتين. والرابطة تأمل أن يلقى مشروع القرار دعما قويا ومشاركة في تقديمه من قبل جميع الدول الأعضاء مثلما حدث في الماضي.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم مهامكم في رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. واليابان تتطلع إلى قيادتكم خلال الدورة الحالية فيما نتعامل مع التحديات العالمية التي فُوضت الجمعية العامة بمناقشتها، على النحو المبين في الميثاق. ونؤكد من جديد التزامنا بالإسهام في ذلك العمل. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير اليابان العميق للأمين العام بان كي – مون لجهوده في توجيه الأنشطة المتنوعة للأمم المتحدة ولأحدث تقرير له عن أعمال المنظمة (A/67/1).

إن روح ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ المشتركة للمجتمع الدولي تستدعيان تسوية المنازعات الدولية بطريقة سلمية

استنادا إلى القانون الدولي. واليابان ملتزمة بهذه المبادئ، وهي مصممة على حماية السلام وضمان سلامة شعبها وحماية سيادتها وسلامتها الإقليمية وفقا للقانون الدولي. واليابان تؤكد مجددا على اعتقادها الراسخ بأن أية محاولة لتحقيق أيديولوجية معينة أو مطالبة معينة عن طريق الاستخدام الأحادي الجانب للقوة أو التهديد بها لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ستواصل اليابان العمل مع الأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك من خلال الجهود المبذولة لتيسير استخدام المحاكم الدولية وعن طريق تقديم المساعدة للبلدان النامية من أجل تحسين نظمها القانونية وتنمية مواردها البشرية.

علاوة على ذلك، نعتقد اعتقادا راسخا أن فكرة سيادة القانون ذات صلة قوية بتعزيز حقوق الإنسان، وهي إحدى الركائز الثلاث للأمم المتحدة. وستواصل اليابان الإسهام بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز دورنا في النهوض بحقوق الإنسان. وستقدم اليابان مرة أخرى، مع الاتحاد الأوروبي، مشروع قرار بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل معالجة الشواغل الخطيرة للمجتمع الدولي هناك، بما في ذلك قضية الاختطاف.

في ما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، وهو من بين المهام الرئيسية للأمم المتحدة، فقد أُحرز تقدم من خلال تضافر جهود المجتمع الدولي خلال الدورة السادسة والستين، لا سيما بخصوص الحالات المتعلقة بالسودان وجنوب السودان وفي الصومال واليمن. وفي هذا الصدد، تلتزم اليابان التزاما تاما بالمساهمة في جهود الأمم المتحدة بالمشاركة في بعثات وعمليات حفظ السلام وتقديم المساعدة باختلاف أنواعها إلى المناطق المتضررة. واليابان تعكف حاليا على إرسال وحدة هندسية حاليا قوامها حوالي ٣٣٠ فردا إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وهي تدير مرفقا تابعا لقوات الدفاع عن النفس في جمهورية جيبوتي، يشارك بنشاط في عمليات مكافحة القرصنة في خليج عدن وقبالة سواحل الصومال.

واليابان ترحب بالعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال بناء السلام من خلال لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وقد خصصت اليابان مبلغا إضافيا قدره ١٢,٥ مليون دولار للصندوق في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ونعتقد أن من الضروري زيادة التركيز على الصلات بين حفظ السلام وعمليات التنمية. واليابان لا تزال ملتزمة بأن يلمس الناس على أرض الواقع فوائد بناء السلام من خلال عمل هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب أيضا بمبادرة الأمين العام لتعزيز القدرات المدنية في دول ما بعد الصراع، بما في ذلك من خلال إطلاق CapMatch (كابماتش)، وهي أداة شبكية تابعة للأمم المتحدة للتعاون في مجال القدرات المدنية، في الشهر الماضي. واليابان تولي اهتماما لهذه المبادرة ولتجربتها.

لقد كان اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٩٠/٦٦ بشأن الأمن البشري في الشهر الماضي خطوة هامة نحو معالجة التحديات الشاملة والواسعة النطاق التي تواجه بقاء الإنسان وسبل عيشه وكرامته. وإدراكا من اليابان لأن الركائز الثلاث للأمم المتحدة – السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان – مترابطة ويعزز بعضها بعضا، فإنها ستواصل تعزيز الأمن البشري والبحث عن سبل محددة لتنفيذ هذا المبدأ على أرض الواقع.

وتحقيقا لهذه الغاية، أعلنت حكومة اليابان عن مساهمة بقيمة ١٠ ملايين دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري. وبالإضافة إلى ذلك، وبمناسبة مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي سيعقد في يوكوهاما في اليابان، في حزيران/يونيه من العام القادم، ستسعى حكومة اليابان إلى مناقشة مختلف التدابير التي يمكن

للدول الأفريقية المشاركة اعتمادها وتنفيذها من أجل شعوبها ومجتمعاتها المحلية بهدف تعزيز الأمن البشري.

والأمن البشري ينطبق أيضا عند مواجهة الكوارث الطبيعية. وبهدف تشاطر الدروس المستفادة من الزلزال الكبير الذي ضرب شرق اليابان في آذار/مارس ٢٠١١ ووضع إطار من أجل الأجيال القادمة، تؤكد اليابان مجددا اعتزامها استضافة المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من الكوارث في عام ٢٠١٥ ونود التدليل على تحضيراتنا للمؤتمر بدعم من الجمعية العامة.

من منظور حقوق الإنسان، فإن تعزيز بناء القدرات وتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية، ولا سيما النساء والشباب، أمر حاسم أيضا في سياق الأمن البشري. واليابان، إذ تأخذ ذلك في الاعتبار، ستواصل أيضا التصدي، في مختلف المحافل بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجلس الأمن، للتحديات التي تواجه المرأة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلاوة على ذلك وفي ضوء القرار ٦٧/٦٦ بشأن العمل التطوعي المتخذ في عام ٢٠١١، قدمت البرازيل واليابان معا مشروع القرار A/C.3/67/L.8 بشأن تعميم وتشجيع العمل التطوعي في العقد المقبل.

سلطت عمليات الانتقال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الضوء مرة أخرى على أهمية الديمقراطية وسيادة القانون. وستواصل اليابان دعم جهود تحقيق الديمقراطية والإصلاح التي تبذلها جميع البلدان.

ولا يمكن تجاهل العنف والقمع المستمرين، وكذلك الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، في سوريا من منظور سيادة القانون. واليابان تدين بشدة هذا العنف في سوريا وتؤيد تماما جهود السيد الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا. وتقدم اليابان أيضا مساعدات إنسانية لشعب سوريا.

وعلاوة على ذلك، تشيد اليابان بقيادة الأمم المتحدة للوساطة والدعم الانتخابي المقدم لليبيا، والانخراط في العملية الانتقالية السياسية في اليمن. وهذه المساعدة حيوية بالنسبة لتلك البلدان في إطار جهودها الرامية إلى إجراء تحولات سلمية استناداً إلى سيادة القانون.

وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع أيضا بدور استباقي هناك. إن اليابان تأمل في الاستئناف الفوري للمفاوضات المباشرة بين الطرفين وتلتزم بالإسهام باستمرار في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، من أجل تحقيق حل الدولتين.

في إطار جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فإنها بحاجة إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى القضاء على انتشار الأسلحة التي يمكن أن تؤجج النزاعات حول العالم. ولا يزال التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل إحدى المسائل الأكثر إلحاحا التي يتعين على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء التصدي لها.

تضطلع اليابان بدور رائد فيما يخص اتخاذ قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى اتخاذ إجراء موحد، من أجل التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن البرامج النووية والصاروخية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديدا خطيرا للمنطقة، وللمجتمع الدولي بأسره. إن اليابان تحث بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال بشكل كامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتزاماتها المترتبة عليها، بموجب البيان المشترك الصادر عن الجولة الرابعة من المحادثات السداسية التي جرت عام ٢٠٠٥.

وفيما يتعلق بإيران، تواصل اليابان التعاون مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وتؤمن اليابان إيمانا راسخا بأن التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن

الجزاءات هو أمر بالغ الأهمية، حيث أنه يوفر أساسا متينا لعمل الأمم المتحدة فيما يخص تعزيز السلام والاستقرار الدوليين.

وبغية تعزيز التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة، عقدت اليابان عددا من المؤتمرات في نيويورك منذ عام ٢٠١٠، وسنستمر في القيام بذلك. ونحن بحاجة أيضا إلى وضع أعلى المعايير المشتركة لتنظيم التجارة الدولية في مجال الأسلحة التقليدية، وفي ذلك الصدد، يشكل إبرام معاهدة قوية بشأن تجارة الأسلحة إحدى أهم الأولويات. ولأننا لم نتمكن من الانتهاء من المفاوضات بشأن هذه المعاهدة خلال الدورة السابقة، فإن اليابان، بوصفها أحد المقدمين السبعة الأصليين للقرار المتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، ستبذل قصارى جهودها لوضع اللمسات الأخيرة على عملنا في أقرب وقت ممكن خلال دورة الجمعية العامة هذه.

لا يزال الإرهاب يشكل أيضا تهديدا خطيرا وتحديا للديمقراطية والسلام والحرية، ويتطلب بذل جهد مستمر وشامل من جانب المجتمع الدولي. قدمت اليابان مساعدات إلى أفغانستان والعديد من البلدان الأخرى، من أجل معالجة الأوضاع المحلية التي يمكن أن تفضي إلى انتشار الإرهاب. ولا تزال اليابان جنبا إلى جنب مع شركائها في المجتمع الدولي، ملتزمة بقوة بالقضاء على الملاذات الآمنة للإرهابيين، بغية ضمان السلام والأمن في العالم.

ويوجد قبل كل شيء، ضمن العديد من التحديات التي تواجه الأمم المتحدة، كما عرضها تقرير الأمين العام، بناء الأسس اللازمة للتنمية المستدامة. وفي ذلك السياق، يشكل تسريع الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مهمة حاسمة، واليابان مصممة على الإسهام في تلك العملية، والعمل أيضا من أجل صياغة إطار التنمية القادم. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بإنشاء الأمين العام لفريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي يعد رئيس الوزراء السابق ناوتو كان مشاركا نشطا فيه.

بغية الإسهام بشكل جوهري في المناقشات لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك الفريق الرفيع المستوى، ترأست اليابان منتدى مناقشة غير رسمي، معروفا باسم فريق الاتصال المعني بفترة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية، منذ العام الماضي. وقدمت اليابان، بصفتها رئيسة لفريق الاتصال، ملخصا لمذكرة الرئيس الأولية، والأسئلة الإطارية كإسهام مقدم للفريق.

تشكل مسألة التنمية المستدامة، ولا سيما متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، مهمة رئيسية أخرى، يتعين على الأمم المتحدة القيام بها. وستشارك اليابان بنشاط في عملية المتابعة، بما في ذلك من خلال إجراء مناقشات حول أهداف التنمية المستدامة. كما تلتزم اليابان أيضا بمتابعة مبادرة المستقبل الأخضر، التي أعلنت عنها حكومة اليابان في ريو+٢٠. وفي ذلك الصدد، ستستضيف اليابان المؤتمر الدولي للتخطيط العمراني والتنمية الإقليمية، خلال العام المقبل.

لا ينبغي وضع مسألة تغير المناخ في أدنى سلم الأولويات. إذ يجب أن نستمر في بذل جهود ملموسة للحد من الغازات المسببة للاحتباس الحراري دون انتظار إنشاء إطار في المستقبل. ومن المهم أيضا أن تبذل هذه الجهود بطرق تتسم بالفعالية والكفاءة، ليس فقط في كل بلد ولكن من خلال الشراكات الدولية. وفي ذلك الصدد، اقترحنا رؤية اليابان وإجراءاتها الرامية إلى تحقيق نمو منخفض الكربون، وعالم يواجه بمرونة تغير المناخ، خلال المؤتمر السابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ونهضنا بنشاط بالجهود الإقليمية والثنائية على حد سواء.

تضمنت جهود اليابان أول صياغة، ضمن شراكة آسيا للنمو منخفض الكربون، لاستراتيجية لتعزيز نمو منخفض الكربون وتنمية تتسم بالمرونة فيما يخص المناخ في إطار مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا وآلية السوق الجديدة المرنة التي اقترحتها اليابان.

وعلى الرغم من تقدير اليابان لجهود الجمعية العامة التكميلية بشأن الحالة الخطيرة في سوريا، من المؤسف استمرار عدم تمكن مجلس الأمن من التوحد، والتحدث بصوت واحد بشأن المسألة.

ويذكرنا هذا الخلل الحاصل في مجلس الأمن بأن إصلاح المجلس قد طال انتظاره وبأنه إحدى أكثر المهام إلحاحا التي يتعين على الدول الأعضاء معالجتها على سبيل الأولوية. بناء على ذلك الاعتقاد، اجتمع وزراء خارجية مجموعة البلدان الأربعة، على هامش افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة وأكدوا من جديد رؤيتهم المشتركة للإصلاح. وفي ذلك السياق، تقدر اليابان الجهود الملموسة التي بذلها رئيس المفاوضات الحكومية الدولية، السفير ظاهر تانين، خلال الدورة السادسة والستين، وترحب بتوصياته الواردة في رسالته المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه. إن اليابان تدعو إلى صياغة وثيقة عمل موجزة بشأن هذه المسألة، و تطلب من باقي الدول الأعضاء المشاركة بنشاط في مفاوضات حقيقية تستند إلى نص خلال هذه الدورة بغية عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وفيما يخص مسائل الميزانية والإدارة، يتضمن ذلك الموضوع الهام بندين مهمين هما جدول الأنصبة المقررة وإدارة الموارد البشرية، بما في ذلك إطار التنقل. وسيكون لكلا البندين تأثير كبير على مستقبل المنظمة، وستشارك اليابان بنشاط وإيجابية في المفاوضات بشأن هذين البندين. كما تعرب اليابان عن تقديرها لالتزام الأمين العام القوي والمستمر بتحسين الإدارة في الأمانة العامة، و نرحب بجهوده الأخيرة التي بذلها من أجل تحسين الشفافية في مجال الإدارة.

وفيما يخص الميزانية العادية، ستدفع اليابان في اتجاه الانضباط في الميزانية، وستدقق بعناية في المتطلبات الإضافية المحتملة في الميزانية الحالية. وعلاوة على ذلك، لا بد أن تنظر الأمانة العامة في ميزانية فترة السنتين القادمتين بعناية، وليس ببساطة من خلال توسيع ميزانية ٢٠١٢-٢٠١٣، بل من خلال إلقاء نظرة جديدة على الاحتياجات الحقيقية للمنظمة.

وأختتم بياني اليوم بالتأكيد من جديد على التزام اليابان الراسخ بالجهود التي يبذلها الأمين العام فيما يخص ضمان أمم متحدة مشتركة وفعالة ومتسمة بالكفاءة.

السيد خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية) : يسرني كثيرا تهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره القيم (A/67/1).

شكل الاختتام الناجح لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) واعتماد وثيقته الختامية المعنونة، ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق)، بداية عصر التنمية المستدامة في عمل منظمتنا، الأمر الذي يتطلب إتباع نهج أكثر تكاملا، وذلك لمواجهة التحديات العالمية المطروحة علينا. خلال الفترة القادمة، يجب الاعتراف بترابط التحديات التي تواجهنا، ويجب إدماج الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية فيما يخص التعامل مع تلك التحديات، مع تجنب سلوك مسارات منفصلة في اتجاه تحقيق نفس الهدف.

وفي ذلك السياق، يشكل التكامل والتماسك الكلمتين الرئيسيتين اللتين يجب أن تطبقا أيضا في أساليب عملنا، بما في ذلك معالجة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ينبغي أن تكون عادلة وشاملة ومستدامة وداعمة لجهود التنمية. وفي

حين أن القواعد الخاصة بإنشاء الفريق العامل المعني بالتنمية المستدامة مستقبلا لم تكن ضمن المواضيع التي تناولها تقرير الأمين العام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن القلق إزاء التأخير الحاصل في إنشاء ذلك الفريق.

وفي ذلك الصدد، أود أن أقترح النظر في تعيين ميسرين، ينتمي أحدهما إلى البلدان النامية وينتمي الآخر إلى البلدان المتقدمة النمو، والدعوة إلى عقد اجتماعات الفريق العامل بشكل مفتوح، إلى غاية التوصل إلى توافق آراء بشأن تشكيلته، من أجل الشروع في العمل الموضوعي في أقرب فرصة ممكنة.

وتتسق هذه الصيغة تماماً مع روح ونص الفقرة ٢٤٨ من وثيقة ريو+٢٠ الختامية، التي نصت على إطلاق عملية حكومية دولية تتسم بالشفافية والشمول ومفتوحة لجميع أصحاب المصلحة لتطوير أهداف عالمية للتنمية المستدامة، وتشكيل مجموعة عمل مفتوحة لهذا الغرض.

وتؤكد مصر على أهمية تسريع التقدم لتحقيق ”الأهداف الإنمائية للألفية“ بحلول عام ٢٠١٥. وننظر إلى ما جاء في التقرير من انخفاض في مستوى المساعدات الإنمائية الرسمية، فضلا عن زيادة الحمائية التجارية، للمرة الأولى منذ سنوات عديدة بقلق بالغ. والتي من المحتمل أن تؤثر سلباً على الجهود الإنمائية للبلدان النامية.

تؤكد مصر مجددا أن أي استجابة دولية لتغير المناخ يجب أن تعزز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. إنها يجب أن تكون وفقا لمبادئ وأحكام الاتفاقية، وتحديداً مبدأ المسؤوليات المشتركة المتباينة.

مصر تتطلع إلى تحقيق نتائج إيجابية وفعالة لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المقرر انعقاده في الدوحة، قطر. ونأمل أن تنجح في تحقيق فترة التزام ثانية ملزمة قانونا لبروتوكول كيوتو والاتفاق عليها.

ونتطلع أيضا إلى جهود الأمم المتحدة الرامية إلى مساعدة البلدان الإفريقية على التصدي لأهدافها الإنمائية. إننا ندعو إلى توفير التمويل الكافي لبرامج بناء السلام بتكثيف التعاون مع المنظمات المالية الدولية والإقليمية. ونتطلع أيضا إلى زيادة الموارد المتاحة لصندوق بناء السلام.

الأزمة السورية في تصاعد بعد أكثر من ١٨ شهرا. بوقوع آلاف المدنيين الأبرياء قتلى، فإنه من الواضح أن الشعب السوري لا يحتاج إلى المزيد من القرارات أو المبادرات. ما يحتاج إليه حقاً هو تحسن ملموس للوضع على الأرض. هذا لن يكون ممكناً ما لم يتم تحقيق وقف فوري لأعمال العنف. يتحمل النظام السوري المسؤولية الرئيسية عن أعمال العنف. ونحن نعتقد أن أي خطط لحل الأزمة ينبغي أن تستند إلى البدء في عملية تحول وتغيير سياسي على الفور من أجل الاستجابة للتطلعات المشروعة للشعب السوري وتوفير الضمانات اللازمة لجميع فصائل المجتمع السوري.

وقد برهن الانتقال الديمقراطي في مصر والعالم العربي أن الديمقراطية الحقيقية تأتي من الشعب، ومن أولوياته الخاصة ومن تطلعاته إلى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ومن خصوصياته الثقافية والدينية. وهو يبرز العلاقة المترابطة والمتشابكة بين الحقوق السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. ولهذا السبب فإن من المهم جداً تقديم المزيد من الدعم للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية.

نقطة الانطلاق لأي مناقشة بشأن مسؤولية تنفيذ مفهوم المسؤولية عن الحماية هي التأكيد على أن هذه المسؤولية تقع أساسا على الدول الأعضاء. دور المجتمع الدولي هو دعم الحكومات في الاضطلاع بهذه المسؤولية. ويجب أن نواصل المناقشات بشأن مفهوم المسؤولية عن الحماية وفقا للفقرات

ذات الصلة من وثيقة ”نتائج مؤتمر القمة العالمي“ عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، وقرارات الجمعية العامة، بما في ذلك القرار ٢٩١/٦٤. وينبغي أن نتجنب تسييس المفهوم. وينبغي أن نتجنب أيضا استخدامه كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية.

مصر ترحب بإدراج قضايا الشباب من بين أولويات الأمين العام في ولايته الثانية، فضلا عن تركيزه على التعليقات التي أدلى بها الرئيس المصري في بيانه أمام الجمعية العامة (انظر A/67/PV.9) إلى النظر في إنشاء هيئة بالأمم المتحدة تعنى بالشباب بغية التصدي للتحديات التي تواجه الشباب والاستجابة لتطلعاته في مجالات التعليم والعمالة. ونعرب أيضا عن تقديرنا لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على أنشطتها في القاهرة والتزامها بتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية.

الفساد بجميع أشكاله أخطر جريمة في جميع المجتمعات. فهو يقوض الأمن والاستقرار. إنه يدمر الاقتصادات الوطنية. وهو كذلك يرتبط ارتباطاً وثيقا بأشكال الجريمة المنظمة. وتتطلع مصر إلى تحديد مساهمة فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات، التي أنشأها الأمين العام في عام ٢٠١١، في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية، لا سيما في البلدان النامية. ونتطلع أيضا إلى جهود دولية فعالة لاسترداد الأموال المكتسبة بصورة غير مشروعة المهربة إلى خارج البلدان النامية، وإنشاء آلية لتتبع تلك الأصول في جميع البلدان، والمصارف والمؤسسات المالية.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام على التأكيد على أهمية تنفيذ نتاج التقرير الختامي للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وأود أن أسلط الضوء على الأهمية الخاصة التي توليها مصر لمؤتمر ٢٠١٢ القادم والخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. تكلف الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (vol. ط) الأمين العام والدول الوديعة الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار بوضوح باتخاذ التدابير اللازمة لعقد المؤتمر، بالتشاور مع دول المنطقة.

ونؤكد مجددا أن تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار يبقى الأساس لنظام متعدد الأطراف لنزع السلاح. وأود أن أؤكد هنا أن الوثيقة الختامية المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ لا يمكن مقارنتها بغيرها من الوثائق الصادرة عن المحافل الأخرى ذات المشاركات المحدودة والصلاحيات الأقل.

وتتفق مصر مع توصيات الأمين العام المتعلقة بالحاجة إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. كما أن من المهم معالجة مسألة تراكم المخزون من الدول المنتجة لأغراض التصدير والربح. وينبغي لمعاهدة الاتجار بالأسلحة تحقيق توازن بين مصالح البلدان المصدرة والبلدان المستوردة. يجب أن نؤكد أيضا على حقوق الدول في الدفاع عن نفسها، وحيازة وتصدير واستيراد الأسلحة ضمن الأطر القانونية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام لتقريره الهام، وأود أن أؤكد لكم، سيدي، استعداد مصر للعمل معكم ومع جميع الوفود الأخرى للتوصل إلى نتائج ملموسة خلال هذه الدورة من أجل الإسهام في تحقيق أهدافنا المتمثلة في السلام والعدالة والتنمية وحقوق الإنسان العالمية.

السيد رحمان (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/67/1). ونحن نقدر جهوده المتواصلة وجهود الموظفين العاملين معه، سواء في المقر الرئيسي أو في الميدان، لتلبية تطلعات الدول الأعضاء.

يواجه المجتمع الدولي اليوم تحديات لم يسبق لها مثيل في مجالات السلام والأمن والتنمية. بدءاً من الانتفاضات الشعبية إلى الاضطرابات السياسية، من الكوارث المناخية إلى الأزمات المالية العالمية، من انتهاكات حقوق الإنسان والحرمان إلى التطرف أو الإرهاب، فإن قائمة الأخطار التي تهدد الجنس البشري في اتساع مستمر. لقد آن الأوان لنؤكد عزمنا من جديد ونواجه التحديات بشكل جماعي وسلمي تحت رعاية الأمم المتحدة.

وستظل مثاليات السلام العالمي والاستقرار مجرد شعارات فارغة بدون ازدهار البلدان النامية. لقد ذهب التراجع الاقتصادي العالمي، للأسف، بعدة سنوات من المكاسب التنموية في العديد من البلدان. وفي ظل هذه الظروف، يصبح السعي للقضاء على الفقر والتنمية المستدامة مهمة شاقة للغاية. وهكذا يبدو أن تحقيق ''الأهداف الإنمائية للألفية'' بحلول عام ٢٠١٥ لن يتسنى للعديد من البلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نمواً، من غير تمويل إضافي.

وفي ظل هذه الظروف، فإن ما قيل عن انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية في العام الماضي أمر يثير القلق حقاً.

وعموماً، ينبغي أن يُسمع صوت البلدان النامية بشكل أكبر فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية الدولية. ولا بد من إنشاء نظام للتجارة يكون مبنياً على القواعد ومنصفاً ومتعدد الأطراف، والدفع باتجاه مفاوضات تجارة متعددة الأطراف تستند إلى مبدأي التفاهم المتبادل والتنازل. ومن الأساسي أيضاً مراجعة عمليات صنع القرارات في المنظومة المالية الدولية وضمان إعطاء ثقل أكبر للبلدان النامية في تلك العمليات.

ويجب أن يقدم الدعم لأقل البلدان نمواً، مثل بنغلاديش، في صورة منح الفرصة للوصول إلى الأسواق، وإلغاء الحواجز التجارية، وتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية مع زيادة الالتزامات بتقديم المساعدات، وتمويل التكيف مع تغير المناخ، مع إعطائنا صوتاً متساوياً في مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. والمجتمع الدولي قطع على نفسه التزامات لدعم الاستقرار الاقتصادي لأقل البلدان نمواً. وقد آن الأوان لكي يقوم شركاء التنمية بتنفيذ الالتزامات التي أخذوها على عاتقهم في مونتيري وباريس وبروكسل، ومؤخراً في اسطنبول.

والهجرة لأغراض التنمية من أكبر الأنشطة الاقتصادية بين الدول في هذا القرن. وأغلبية المهاجرين من العمال في العالم ينتمون إلى بلدان الجنوب النامية. وتحويلاتهم المالية تخفف من آثار الفقر وتسهم في تنمية الدول المرسلة والمتلقية على السواء. وعلى الرغم من التدفق الحر نسبياً لرؤوس الأموال، فليس هناك تدفق حر للعمالة. وفي هذا الصدد، ما فتئت بنغلاديش تطالب بتنفيذ النمط ٤ من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية.

إن بناء أسس التنمية المستدامة هو التحدي الأكبر الذي نواجهه اليوم كمجتمع دولي. وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، جدد المجتمع الدولي التزامه بالتنمية المستدامة. وفي الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر (القرار ٦٦/٢٨٨)، اتفقت الدول الأعضاء على تحديد الأهداف الإنمائية المستدامة التي يمكن تطبيقها عالمياً. وسيبدأ العمل في بلورة تلك الأهداف قريباً. وبحسب الاتفاق في ريو، ينبغي أن يجري هذا العمل في ارتباط وتنسيق وثيقين مع العمليات التي ستعالج جدول أعمال التنمية ما بعد عام ٢٠١٥. ويجب إيلاء الأولوية لتحديات الفقر، والعمالة، والغذاء والطاقة، والمياه، والصحة والاستدامة البيئية. ولا بد من إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الإطار الجديد حتى تبقى الأولويات الإنمائية التي لم تتحقق بعد في بؤرة اهتمام المجتمع الدولي.

وتغير المناخ له آثار وخيمة على كثير من البلدان، بل إنه يهدد بقاءها. وآثاره تقوض جهود التنمية في العديد

من البلدان. وقد آن الأوان للتوصل إلى اتفاق عالمي شامل وطموح بشأن تغير المناخ. وينبغي ألا يقتصر ذلك الاتفاق على أحكام تتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة القائمة على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة واقتسام الأعباء، بل أن تتناول كذلك شواغل المهاجرين بسبب المناخ، ونقل التكنولوجيات الخضراء وتمويل صندوق المناخ الأخضر، في جملة أمور، لأغراض التكيف والتخفيف من الآثار.

ونحن ندعم كل الجهود الرامية إلى تعميم سيادة القانون في أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وسواء أكان الأمر يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين أو النهوض بالتنمية وحماية حقوق الإنسان، لا بد من الالتزام بسيادة القانون واحترامه. وعلى البلدان التي تعمل من أجل النهوض بسيادة القانون داخلياً أن تحترم سيادة القانون في السياق الدولي أيضاً.

ووفدي يشعر بقلق عميق إزاء جمود المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. والتقدم في المجال النووي ما زال معطلاً بصورة خاصة جراء عدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من التغلب على خلافاته والاتفاق على برنامج عمل يسمح باستئناف العمل الموضوعي. وثمة حاجة أيضاً إلى إجراء حوار مجدٍ بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بغية بناء الثقة وبعث الاطمئنان للحد من حتمية امتلاك الأسلحة النووية في عقائدها الأمنية.

إن سوء تنظيم التجارة العالمية في الأسلحة ما زال يشكل تهديداً كبيراً للسلام والأمن. ولذلك، شعرنا بخيبة أمل شديدة لعدم تمكن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة من الاتفاق على نص معاهدة من شأنها أن تضع معايير مشتركة للتجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. وقد أحبط هذا آمال ملايين البشر في مختلف أنحاء العالم الذين يتحملون وطأة الآثار السلبية للصراع والعنف اللذين تؤججهما تجارة الأسلحة غير المنظمة.

ووفد بلدي يرحب بجهود الأمين العام في مجالي حفظ السلام وبناء السلام، وهما الركيزتان الأساسيتان اللتان قامت عليهما الأمم المتحدة. والتحدي أمامنا الآن يتمثل في ضمان توفير التمويل الكافي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التمويل مع تمكينها من مواكبة واقع اليوم. ونؤيد بشدة شراكة مستمرة بين البلدان المساهمة بقوات وشرطة والجمعية العامة ومجلس الأمن بغية جعل حفظ السلام أكثر فعالية. ومن الضروري كذلك ضمان إشراك جميع أصحاب الشأن في تخطيط وإدارة عمليات حفظ السلام بشكل وثيق.

لقد كان إنشاء لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام تطوراً مهماً. ولجنة بناء السلام توفر منتدى ضرورياً يمكن لجميع الأطراف الفاعلة في بناء السلام تنسيق جهودها من خلاله. والمشاركةالمستمرة للجنة بناء السلام والبرامج التي يمولها صندوق بناء السلام قدمت إسهامات بالغة الأهمية في دعم الاستقرار في بلدان ما بعد الصراع. وينبغي رعاية تلك الهياكل الوليدة لما يحقق مصلحة أكبر لإحلال السلام والاستقرار في العالم.

وعلينا أيضاً أن نجعل الأمم المتحدة وعملها أكثر مواكبة للنظام الدولي الناشئ. ولذلك، نؤيد الجهود المستمرة لإجراء الإصلاحات الضرورية. وينبغي أن تكون الغاية من الإصلاح تعزيز الدور الريادي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية، وزيادة كفاءة عملها وتقوية قدراتها على مواجهة التهديدات والتحديات المختلفة.

ووفدي يعلق أهمية على العملية المستمرة لتنشيط الجمعية العامة. وأهمية الجمعية تنبع من عالمية عضويتها ومبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها. وينبغي أن تعزز الجمعية العامة باعتبارها الهيئة لرئيسية للتداول وصنع القرارات في الأمم المتحدة.

ولن يكتمل إصلاح الأمم المتحدة بدون إصلاح مجدٍ لمجلس الأمن. وينبغي إصلاح المجلس بتوسيع عضويته في فئتيها الدائمة وغير الدائمة كيما يعبر عن واقع القرن الحادي والعشرين.

ونعلق أهمية كبيرة على إدارة شفافة وفعالة وخاضعة للمساءلة للأمم المتحدة. وندعم ونرحب بجهود تحويل الأمانة العامة إلى هيئة أكثر كفاءة وتجاوباً. ونرى أن المطلوب أن تكون الأمانة العامة ديناميكية وأن تكون مسؤولة أمام جميع أصحاب المصلحة فيها، وأن تحقق نتائج جيدة النوعية بما يعود بالنفع على العضوية الأوسع.

وأخيراً، يحدونا وطيد الأمل في أن تستمر الجمعية العامة في هذه الدورة في الانطلاق من الالتزامات إلى العمل وأن تواصل الأمم المتحدة عملية تحويل نفسها إلى مؤسسة جاهزة لمواجهة تحديات اليوم.

السيد خان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن عمل المنظمة (A/67/1). ونحن نتشاطر الكثير من تقييماته بشأن حالة العالم في الوقت الحاضر وأنشطة الأمم المتحدة في السنة المنصرمة. وأهم ما يتعين علينا عمله هو ضمان أن تنجز الأمم المتحدة ما تقوم به من عمل. علينا أن ننجز عملنا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ويجب أن نعمل على تحقيق السلام في مناطق النزاع. وعلينا أن نعمل للنهوض بحقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية.

وإندونيسيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كمبوديا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

يواجه العالم تحديات متعددة الأوجه ومتشابكة ومتزامنة. وبالعمل معاً وحده ستتوفر لنا السبل الفعالة والقدرة اللازمة للتصدي لها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتشاطر بعض الأفكار فيما يتعلق بالتقرير، وأوجزها فيما يلي.

أولاً، ألاحظ مع الارتياح الختام الناجح لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، الذي جدد الالتزام العالمي بتعميم نهج متوازن من أجل إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

من الضروري أن نحترم التزاماتنا التي تعهدنا بها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+٢٠. في حين يتوقع أن تبذل البلدان المتقدمة النمو المزيد لمساعدة البلدان النامية، فإنه يجب على الأخيرة أيضا أن تبذل قصارى جهدها. وفيما يتعلق بمتابعة نتائج قرارات ريو+٢٠ فإن من المهم أن يعمل المجتمع الدولي على نحو منسق لزيادة جهوده. وعليه، ينبغي للأمم المتحدة أن تركز على ضمان بذل الجهود اللازمة لمتابعة نتائج ريو+٢٠.

وقد ساعدت الأهداف الإنمائية للألفية – منذ بدايتها – في انتشال الملايين من الفقر، وتحسين مستوى معيشتهم. غير أن التقدم المحرز كان متفاوتا وغير متوازن. ولا تزال العديد من البلدان غير قادرة على السير في الطريق الصحيح المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية بحلول عام ٢٠١٥. وبالتالي، فإنه ينبغي أن نولي أولوية ملحة لزيادة تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الأهداف، عبر توفير الدعم اللازم لتلك البلدان. ومع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن هذا وقت مناسب للشروع في المناقشة التي تؤدي إلى خطة قوية وجريئة وطموحة للتنمية فيما بعد عام ٢٠١٥.

ولا يزال تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر يشكلان أولويتين ملحّتين بالنسبة للبلدان النامية. ونشاطر الآخرين القلق بشأن ضرورة البحث عن مصادر طاقة أكثر استدامة وكفاءة عند استنفاد مصادر الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري. وتواصل إندونيسيا بذل الجهود الرامية إلى إقامة

تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف معاً في تعزيز استخدام الطاقة المتجددة وتطويره. ويمكن في ذلك الصدد أن تستخدم مبادرة الأمين العام بشأن الطاقة المستدامة للجميع باعتبارها أساسا لصياغة سياسة وطنية بشأن الطاقة.

وفيما يتعلق بمسألة تغير المناخ، فإن من الحيوي أن يحرز مؤتمر الدوحة بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في نهاية هذا العام تقدما كبيرا نحو إنقاذ كوكبنا. وينبغي للمؤتمر أن يكفل تنفيذ فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو على نحو فعال، بغية وضع أساس لضمان استقرار المناخ العالمي في المستقبل. وفي حين ينبغي أن تأخذ البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة في الحد من الانبعاثات وأن تبذل البلدان النامية أيضا قصارى جهدها بروح من المسؤولية المشتركة المتميزةيجب أن يتوصل العالم إلى نظام مقنع وشامل لتغير المناخ لسنوات ما بعد عام ٢٠٢٠.

وتشير التقديرات إلى أن معدل البطالة على النطاق العالمي سيصل خلال هذا العام إلى ٢٠٠ مليون نسمة، من بينهم ٧٥ مليونا من الشباب. إن بطالة الشباب لفترات طويلة في البلدان النامية – حيث يشكل الشباب الشريحة الأسرع نموا بين السكان – ضارة بتحقيق النمو على نحو شامل ومستدام وعادل. ووفقا لخبرة إندونيسيا، فإن من المهم تشجيع النمو في القطاعات التي يمكن أن تولّد المزيد من فرص العمل، والاستثمار على نحو مكثف في قطاعات مثل الصحة والتعليم. ويكتسي التعاون في مجال التعليم وتنمية المهارات والتدريب، بما في ذلك التدريب الداخلي، أهمية بالغة. وينبغي أيضا شمول تدريب الشباب أثناء العمل على نحو يساعد في دعم انتقال الشباب من الدراسة إلى العمل بطريقة ناجحة.

ويجب علينا – فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام – أن نكفل توافر المعدات والموارد الكافية، بالإضافة إلى التدريب بهدف إعداد الموظفين للاضطلاع بالمهام المعقدة الموكلة إليهم، وخصوصا تلك المتعلقة بحماية المدنيين. وقد واصلت إندونيسيا المشاركة بنشاط في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٥٧ وستواصل المساهمة بقوات وأفراد الشرطة لتلك البعثات. ونحن الآن أكبر دولة مساهمة بقوات لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

ونود التأكيد على أهمية تعزيز الشفافية في اختيار وتعيين الأفراد في الوظائف الاستراتيجية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، سواء في الميدان أوفي المقر، مع الأخذ في الاعتبار برأي الدول الأعضاء المساهمة بقوات. ونواصل التخطيط أيضا لتوسيع مشاركتنا عن طريق المشاركة في توفير القدرات المدنية على نطاق عالمي عقب انتهاء الصراع. ونواصل في ذلك الصدد دعم إجراء حوار بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بطريقة شفافة وتتمشى مع أحكام القرار ٢٥٥/٦٦ بشأن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد توراي (سيراليون)

ونشعر بقلق بالغ أيضاً إزاء التهديدات العديدة التي تواجه السلم والأمن الدوليين. ويساورنا القلق من أن استمرار وجود الأسلحة النووية وازدياد سباق التسلح يلقيان بظلالهما القاتمة على الاستقرار والأمن في العالم. ويجب علينا ممارسة نفوذنا السياسي وقدرتنا على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب على استمرار الفشل في إحراز التقدم والجمود الذي يعوق آلية نزع السلاح. ويجب علينا معالجة المشاكل التي تعيق إحراز التقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار بحزم وبالجدية اللازمة. ويشكل الجمود في مؤتمر نزع السلاح عقبة أمام قدرتنا على الوصول إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ومن الأهمية بمكان أن يشرع المؤتمر، بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، في مزاولة أعماله الموضوعية المتعلقة بالمسائل الأساسية المدرجة في جدول أعماله.

لقد رحبت إندونيسيا بالاستعراض الثالث الذي يجرى كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه. وبالتالي، فهي ترحب أيضا بالتنفيذ الكامل للركائز الأربع لاستراتيجية مكافحة الإرهاب. وقد بنت إندونيسيا استجابتها الوطنية لتحدي الإرهاب على تلك الركائز طوال سنوات عديدة الآن، وفي رأينا أن الركائز ذاتها توفر ذلك النوع من الإطار الشامل اللازم لضمان التنسيق وتحقيق النجاح.

وشاركت إندونيسيا – على الصعيد الإقليمي – في العديد من المبادرات التي تركز على مختلف مجالات مكافحة الإرهاب. ولدينا نهج قوي ومنسق للغاية – من خلال رابطة أمم جنوب شرق آسيا – في العديد من برامج مكافحة الارهاب، فضلا عن اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن مكافحة الإرهاب. وفي رأينا أن الاتفاقية ستكمل وتدعم بصورة كاملة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بخاصة في مجال حقوق الإنسان، فضلا عن التصدي لمسألة الظروف المواتية لنشاط الإرهاب.

ويشكّل تعزيز وحماية حقوق الإنسان إحدى الركائز الأساسية بالنسبة لحكومتنا. وسنواصل دعم عمل مؤسسات حقوق الإنسان. وعليه، فإننا نرحب بالتقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة خلال العام قيد الاستعراض. ونحن نشاطر الرأي القائل بأن تلك الحقوق العالمية ليست غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة بعضها مع بعض فحسب، ولكن أيضا باستحالة التنمية في حال تعرض حقوق الإنسان للخطر. ولا يمكن ضمان التقدم الاجتماعي والاستقرار إلا إذا تم ترسيخهما على أساس قاعدة صلبة من حقوق الإنسان. ويسرنا في ذلك الصدد تمكننا من المشاركة في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز وتحسين أداء نظام معاهدات حقوق الإنسان على نحو فعال.

ويسر إندونيسيا أن حدّد عام ٢٠١٢ عاما للوقاية. ولا ريب أن الأحداث التي شهدها مؤخراالشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد أكدت على أهمية مفهوم المسؤولية عن الحماية فيما يتعلق بتوجيه البلدان بشأن الاستجابة لتلك الأحداث والتعامل معها.

وينبغي أن يواصل مقدمو المساعدات الإنسانية الالتزام بتنفيذ مبادئ الحياد والإنسانية والنزاهة واحترام سيادة الدول المعنية. وينبغي تنظيم جميع المساعدات الإنسانية الدولية على أساس المبدأ القائل بأن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق البلدان المتضررة. وعليه، فإن من الضروري تعزيز موارد الحكومات الوطنية والمحلية، وتمكينها من تنسيق وتقديم المساعدة الإنسانية اللازمة، بما في ذلك في مجال إدارة مخاطر الكوارث والتخفيف من آثارها.

ونرحب بالدور المتواصل الذي يضطلع به الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي بلغت ميزانيته العام الماضي ٤٦٥ مليون دولار. ومع ذلك، يجب أن يستمر التمويل على نحو مستدام ويمكن التنبؤ به، وينبغي تحسين المساءلة عن استخدام الأموال من خلال زيادة الشفافية والأدلة على تحقيق النتائج من بين أمور أخرى. وينبغي تحسين عمل الأمم المتحدة في تعزيز الفعالية والكفاءة في مجال الحد من مخاطر الكوارث، عبر الحوار المستمر وتحسين التنسيق مع شركائها على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي. وقد شكلت إندونيسيا في نيويورك في آذار/مارس، جنبا إلى جنب مع أستراليا وبيرو والنرويج، مجموعة أصدقاء الحد من مخاطر الكوارث، بوصفها آلية غير رسمية مفتوحة باب العضوية وتهدف إلى مناقشة الحد من مخاطر الكوارث و زيادة الوعي به، بما في ذلك إطار عمل هيوغو لما بعد عام ٢٠١٥.

وبالنظر إلى حجم التحديات التي تواجهنا، فإن تعزيز التعاون والشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

يكتسي أهمية بالغة في مساعدتنا على التصدي لتلك التحديات. ونود، في ذلك الصدد، التأكيد على أن اعتماد الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، في مؤتمر القمة الرابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة المعقود في بالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، يبيّن تضافر جهود كلتا المنظمتين في التعاون على تحقيق تلك الغاية.

تقدر إندونيسيا عمل الأمانة العامة، ولا سيما شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، التي تحملت عبء تنظيم العديد من الاجتماعات المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار. ومن ثم، نشجع على زيادة دعم الشعبة لتيسير تقديم الخدمات الممتازة.

وبروح من الصداقة والحوار الصريح، سنتمكن من المضي قدما في جدول الأعمال المعروض علينا في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، يمكنكم أن تعولوا على تعاون ودعم وفدي.

السيد إستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تود جمهورية الأرجنتين أن تعرب عن شكرها للأمين العام على عرضه للتقرير عن أعمال المنظمة (A/67/1). نحن نتفق مع الأمين العام على أن ركائز عمل المنظمة أصبحت مترابطة بشكل متزايد. ومن هذا المنطلق، نرحب بالجهود الرامية إلى تحسين تنسيق جميع الأنشطة، خاصة تحديد المجالات الخمسة التي سيتيح التعاون فيها مع الدول الأعضاء تحسين تنفيذ الولايات على نحو أفضل.

تدعو التنمية المستدامة إلى إدماج جوانب النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. ويلزم أيضا أن تكون شاملة. يجب أن يستند نموذج التنمية المستدامة إلى المبادئ الأساسية التي قبلتها جميع الدول، ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. لقد أعيد تأكيد هذا المبدأ في حزيران/يونيه الماضي في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وبالنسبة لبلدي، فإن هذا المبدأ يشكل، عن حق، جزءا لا يتجزأ من المفاوضات البيئية على مدى أكثر من عقدين. يجب أن تتسق التزامات كل بلد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في جميع أنحاء العالم مع تنميته وظروفه الخاصة ومسؤولياته التاريخية المختلفة عن التدهور البيئي.

والمبدأ الأساسي الآخر في التداخل بين الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة هو السيادة الكاملة لكل بلد على موارده الطبيعية.

ترى الأرجنتين أنه لا يوجد نموذج وحيد للتنمية ينطبق على كل بلد. لكننا نعتقد أن النمو يجب أن يكون مصحوبا بالإدماج الاجتماعي ويساعد على يوفر فرص العمل اللائق، الذي يتيح لأولئك الأقل حظا استعادة كرامتهم. نحن لا نؤيد أي نماذج وحيدة، سواء نماذجنا أو نماذج الآخرين، عندما يتعلق الأمر بتنفيذ سياسات كل بلد للتنمية المستدامة.

نحن على استعداد للعمل في إطار الجمعية العامة بطريقة شاملة وشفافة للمضي قدما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. من الضروري أن تكون العملية التي سندشنها متأصلة بشكل راسخ في المبادئ التي استرشدنا بها منذ عام ١٩٩٢، وأن تعززها المعارف والانجازات العلمية والتكنولوجية، وأولا وقبل أي شيء، أن تتوفر لها الوسائل التي تلزم لتنفيذها. وعلينا أيضا أن ننظر معا في كيفية جعل أهداف التنمية المستدامة في المستقبل تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدت قبل ١٢ عاما.

وإذ أنتقل إلى فكرة الاقتصاد الأخضر، لن تقبل الأرجنتين اقتراحا من شأنه أن يؤدي إلى الحمائية المراعية للبيئة، ولن تقبل تعزيز السياسات التي تشكل تقييدا مقنعا يفرض على التجارة الدولية أو وسيلة لتمييز تعسفي أو غير مبرر. نحن لا نعتقد أن الاقتصاد الأخضر ينبغي أن يحل محل نموذج التنمية المستدامة.

ولهذا السبب، لا يمكن تصور الاقتصاد الأخضر إلا كأداة أخرى من أدوات التنمية المستدامة – أداة تشمل الوسائل اللازمة للتنفيذ ويكون بوسع كل بلد استخدامها بطريقة سيادية، مع مراعاة احتياجاته السياسية وأولوياته الوطنية، على النحو المتفق عليه في الوثيقة الختامية ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق).

نحن نتفق مع الأمين العام على أن النزاعات أصبحت في السنوات الأخيرة أكثر تعقيدا. يجب أن تتناسب استجابة الأمم المتحدة مع الظروف. ويجب أن تساعد على منع نشوب النزاع عبر شتى وسائل التسوية السلمية للنزاعات المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، مع استخدام القوة بصورة استثنائية فقط وكملاذ أخير. ونرحب بقرار رئيس الجمعية العامة تكريس موضوع هذه المناقشة العامة وموضوع الدورة الحالية لمفهوم يعتز به بلدي – تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. ونؤكد من جديد التزام الأرجنتين الراسخ بهذا المفهوم. وسوف نشجع الدول الأخرى على اتخاذ مواقف مماثلة.

ونشدد على الأهمية الأساسية لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا للتنمية فحسب، بل ولوضع حد للعنف الذي يهدد السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن من الصواب إدراج سياسات حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية. ونحن على يقين أن هذا سيسهم في التنفيذ الفعال لولايات المنظمة ويعزز الصلة بين عمليات حفظ السلام واحترام تلك الحقوق الهامة جدا.

تقود الأرجنتين حملة عالمية لتعزيز الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وتحقيق عالميتها. كان بلدنا البلد الأول في أمريكا اللاتينية والثاني في العالم الذي يصدق على الاتفاقية. ونرحب بالدورة الأولى للجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري وبالتوقيع في جنيف في شباط/فبراير ٢٠١٢ على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل المتعلق بإجراء بشأن البلاغات، والذي وقعت عليه الأرجنتين في تموز/يوليه الماضي.

تتفق الأرجنتين مع الأمين العام في إبراز المساهمة المهمة التي تقدمها المحكمة الجنائية الدولية في مجال مكافحة الإفلات من العقاب. إن المحكمة الجنائية الدولية هي أول محكمة جنائية دولية دائمة، ونحتفل في عام ٢٠١٢ بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائها. وأصدرت المحكمة، هذا العام أيضا، قرارها الأول، الذي حكمت فيه على توماس لوبانغا بتهمة تجنيد الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشدد على أهمية معالجة مسألة تمويل إحالات مجلس الأمن إلى المحكمة في الأمم المتحدة. ونشدد أيضا على أهمية قيام جميع الدول، الأطراف منها وغير الأطراف في نظام روما الأساسي، على التعاون مع المحكمة، لا سيما فيما يتعلق بأوامر الاعتقال.

منذ أكثر من عقد من الزمان، هناك اعتراف دولي بالحاجة إلى معايير يتم التفاوض بشأنها على نحو متعدد الأطراف تحقق القدرة على التنبؤ في مجال نقل الأسلحة التقليدية وتستلزم أن يتم ذلك التبادل وفقا لمبادئ القانون الدولي.

وتنبع هذه الحاجة من أسباب مختلفة، نؤكد من بينها على الاستخدام غير القانوني للأسلحة، بالنظر إلى قواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وخطر تسريب تلك الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية أو الإجرامية. وفي هذا الصدد، ترى الأرجنتين أن من المهم إتمام أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة في أقرب وقت ممكن واعتماد معاهدة في إطار الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بتعزيز المنظمة، تؤيد الأرجنتين جميع التدابير الرامية إلى تحسين تنظيمها الإداري طالما أن هذه التدابير تخضع للآليات المنصوص عليها في الميزانية وأنها استراتيجي ومتمشية مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وبالمثل، فيما يتعلق

بإدارة الموارد البشرية، سوف ننظر عن كثب في مقترحات الأمانة العامة، آخذين بعين الاعتبار أهمية توفير الحماية الكافية لحقوق الموظفين وموقفهم التعاقدي. ونرى، فيما يتعلق بتلك القضايا، أن التشاور الوثيق بين الدول الأعضاء عامل رئيسي في نجاح أي عملية للإصلاح.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يحيط وفد بيلاروس علما بالطابع الجاد والبناء لتقرير الأمين العام (A/67/1). ونشترك مع الأمين العام في رأيه أن المهمة الرئيسية التي تواجهنا كمجتمع دولي تتمثل في إرساء الأسس اللازمة للتنمية المستدامة.

وتؤكد بيلاروس من جديد التزامها بقرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهي على استعداد للمساهمة في الجهود المتعددة الأطراف التي تبذل لتنفيذ تلك القرارات. وينطبق هذا، أولا وقبل كل شيء، على المسائل من قبيل وضع أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونقل التكنولوجيا والتعاون التقني في مختلف المجالات، بما في ذلك الطاقة.

ومن المهم ألا نرجع القهقرى بإنجازات التنمية المستدامة التي تحققت حتى الآن بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. فيجب أن ننص في جدول أعمال التنمية لما بعد العام ٢٠١٥ على اتخاذ خطوات من شأنها أن تجعل إنجازات الدول الأعضاء في مجالات التنمية المختلفة أمرا لا رجعة فيه. ويجب أن يستند التعاون والتنمية إلى الامتثال التام لمبدأ احترام مصالح جميع الدول الأعضاء. فلن يتمكن المجتمع الدولي بغير هذه الطريقة من تحقيق عالم مزدهر خال من المرض والفقر والتدابير الحمائية التي عفا عليها الزمن والعقوبات الاقتصادية التي تفرَض من جانب واحد.

ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة لا تستفيد استفادة كافية من العوامل المؤدية إلى تعزيز الانتعاش الاقتصادي العالمي. وفي هذا السياق، نود أن نوجّه الاهتمام إلى البلدان المتوسطة الدخل بصفتها عنصرا من هذه العناصر. ذلك أن تقديم مساعدات مخططة ومحددة الأهداف لهذه الدول سيزيد عدد الدول المانحة ويبيّن بجلاء لأقل البلدان نموا ما ينطوي عليه التعاون المتعدد الأطراف من إمكانيات بعد أن تبلغ مستوى جديدا من التنمية.

ونعلق أملا خاصا على الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي رأينا أن هذا الاستعراض يجب أن يؤدي إلى منظومة من الإجراءات الموجهة التي تسعى إلى ضمان التنمية المستدامة لجميع الدول التي تتلقى مساعدات الأمم المتحدة.

ويساورنا القلق إزاء تناقص حصة الموارد المخصصة لأنشطة برامج الهيئات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة. فله تأثير سلبي على القدرة على التنبؤ بأعمالها وتنسيق تلك الأعمال. وفي هذا الصدد، نرى أنه يجب تكثيف الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في تمويل التنمية، وذلك بزيادة عدد الجهات المانحة والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ولا يمكن لدور الأمم المتحدة في ضمان التنمية المستدامة أن يُغفل دعم الشباب. فسوف يساعد هذا الدعم على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥. ونرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في تحديد وتنفيذ المشاريع لدعم الشباب، لا سيما من الفئات الأكثر ضعفا. وفي هذا الصدد، ترحب بيلاروس بمبادرة الأمين العام العالمية الجديدة بشأن التعليم من أجل الاستثمار في الجيل القادم. كما ندعو إلى دعم الموهوبين من الشباب ليتم إدراجهم بمزيد من الفعالية في برامج الأمم المتحدة بغية المساعدة على تثقيف نوع جديد من قيادات ومديري المستقبل. ونحن معجبون بحملة

الأمين العام لاستحداث نظام جديد لإدارة المواهب داخل الأمانة العامة.

والروابط بين التنمية وصون السلم والأمن واضحة. وتشاطر بيلاروس التقرير ما يعرب عنه من القلق بشأن عدم إحراز تقدم في حل القضايا المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. ونؤيد الإسراع من جانب مؤتمر نزع السلاح في البدء في الأعمال الموضوعية. وسيتوقف ما يحققه من تقدم على الإرادة السياسية لمجموعة من الدول الرائدة والدول النووية الخمس. وتؤيد بيلاروس وضع صك دولي جديد لتسوية المسائل المرتبطة بالانتشار غير المراقب للأسلحة التقليدية.

ونشاطر الأمين العام شواغله المتعلقة بفشل المفاوضات في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة. وينبغي أن يشكل استمرار المفاوضات في إطار معاهدة تجارة الأسلحة حافزا إضافيا للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحل المشكلة الملحّة المتمثلة في انتشار الأسلحة التقليدية.

وتشدد بيلاروس على أهمية سيادة القانون كعامل رئيسي في منع نشوب الصراعات وبناء السلام وتسوية النزاعات وحفظ السلام والأمن الدوليين. ويتسم الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في الآونة الأخيرة بشأن هذه المسألة ووثيقته الختامية (القرار ١/٦٧) بأهمية بالغة. ونعتقد أن أي مبادرة تقدم للنظر فيها بشأن منع نشوب النزاعات والحيلولة دون حدوث خسائر في أرواح البشر يجب أن تكفل الامتثال الصارم لمبادئ سيادة القانون. ونؤكد ضرورة اتفاق جميع الدول على طرائق لهذه المبادرات قبل تنفيذها العملي.

وتؤيد بيلاروس استمرار التعاون الفعال على مكافحة الإرهاب على جميع المستويات داخل منظومة الأمم المتحدة. ونؤكد أهمية تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب وإقامة نظام فعال وغير انتقائي لتقديم المساعدة التقنية من أجل بناء قدرات الدول ومساعدتها على الوفاء بالتزاماتها.

وتعرب بيلاروس عن تقديرها لالتزام الأمين العام بمكافحة العنف ضد النساء والأطفال، بما في ذلك ضحايا الاتجار بالبشر. ونلاحظ بارتياح أن الأمم المتحدة تؤدي دورا ملحوظا بشكل متزايد في الحملة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، وأنها تشجع على إقامة حوار بناء وعلى التعاون بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية من أجل التصدي لهذا الشكل الحديث من أشكال الرق. ونحث على دعم مبادرة مجموعة أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر بشأن الدعوة لعقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠١٣ لتقييم تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٢٩٣/٦٤).

إن إصلاح المنظمة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وبدونه لن تكون لدينا مجموعة أدوات فعالة لاتقاء الأزمات العالمية. ونحث الأمين العام على أن يواصل تقديم المساعدة القيّمة للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنشيط الجمعية العامة، وتقوية وتعزيز الشفافية في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، وإصلاح وتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرى أن يكون إصلاح الأجهزة الرئيسية للمنظمة منسقا وشاملا. وسيضمن ذلك الانسجام والفعالية في منظومة الأمم المتحدة.

ويشير الأمين العام بحق في تقريره إلى أن نجاح جهودنا المشتركة لدعم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة مرهون بقدرتنا على تنفيذ جدول أعمال ذي جدوى. وتأمل بيلاروس أن تسود في هذه الدورة للجمعية العامة روح بنّاءة، تتميز باحترام مواقف الدول ونهُجها في حل القضايا الراهنة، ونثق أن هذه الروح سوف تمكننا من إيجاد استجابات فعالة لأخطار اليوم وتحدياته.

السيد نونييز موسكيرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نشكر الأمين العام على تقديم تقريره السنوي عن أعمال

المنظمة (A/67/1). إن المسائل التي تناولها الأمين العام في تقريره متعددة وأساسية.

تعلق كوبا أهمية كبيرة على وضع جدول أعمال التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ في المستقبل. وينبغي أن تتميز تلك العملية بطابعها العميق الحكومي الدولي والشفاف والشامل، تحت رعاية الجمعية العامة. وينبغي للعملية أن تحلل تحليلاً انتقادياً أسباب عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تضع جدول أعمال للتنمية يستجيب لاحتياجات واستراتيجيات بلدان الجنوب المستفيدة من التعاون الدولي.

وينبغي للمبادرات الرامية إلى تحسين أداء منظومة الأمم المتحدة للتنمية، سواء في المقر أو في الميدان، أن تستند إلى اتفاق في ما بين الدول الأعضاء، وتكون مسؤولة أمامها. وبالمثل، ينبغي أن تحترم طبيعة ومهام كل مؤسسة، وتكفل مواءمة أنشطتها مع الأولويات والاستراتيجيات الانمائية الوطنية لكل بلد.

ويجب أن نكون حذرين جداً عند المشاركة في جداول الاعمال والعمليات الاقصائية أو عند متابعتها، ولا يكون قد تم الاتفاق عليها في إطار الأمم المتحدة ولكنها مع ذلك تؤثر على الدور المركزي للأمم المتحدة والجمعية العامة في اتخاذ أهم القرارات الدولية.

علاوة على ذلك، نود أن نسترعي انتباه الجمعية إلى العدد الكبير من المبادرات التي جرى تقديمها بهدف إصلاح الأمم المتحدة، لكنها اسفرت عن نتائج منقوصة أو لم تسفر ببساطة عن أي تغيير أساسي. وقبل الاستمرار في تقديم مقترحات جديدة للتغيير والإصلاح، يجب أن تصل العمليات الحالية إلى نهايتها، ويجب تقييم أثرها. وفي هذا السياق، نرحب بإعادة توجيه مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة (أوموجا) بعد الأزمة المؤسسية التي شلت تقريبا التحديث المكلف لموارد تكنولوجيا المعلومات في المنظمة. ويحدونا الأمل في أن تتوصل الإدارة الجديدة للمشروع الى اختتامه بنجاح. ونأمل كذلك أن تُختتم مشاريع التشييد الجارية، مثل المخطط العام لتجديد مباني المقر، قبل أن نبدأ مشاريع جديدة.

إننا نرحب بالحوار الجاري بين الأمانة العامة والدول الأعضاء، وهو أمر أساسي في معالجة الإصلاحات والعمليات الإدارية والمتعلقة بالميزانية للمنظمة. وفي هذا السياق، إن مساءلة الأمانة العامة على جميع المستويات ذات أهمية كبيرة. فالقرار ٢٥٧/٦٦ واضح بشأن متطلبات تحديد المساءلة من جانب الأمانة العامة. ولقد أعربنا عن قلقنا إزاء بعض التقارير التي قدمتها مجموعة ال ٧٧ والصين، والتي تشير إلى ازدواجية المهام على ما يبدو.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على إطلاق العملية الحكومية الدولية لتعزيز وتحسين الأداء الفعال لنظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، الامر الذي حدث في الدورة الماضية للجمعية العامة. لقد أيدنا العملية منذ بدايتها. وقبل بضعة أسابيع، أنهت دورتها الأولى من المشاورات، وسوف تستمر المفاوضات طوال الدورة الحالية.

وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان، نشعر بالقلق إزاء الاختلال المستمر في طريقة التعامل بها داخل منظومة الأمم المتحدة. فالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تزال عرضة للتهميش. علاوة على ذلك، نشجب استغلال مسألة حقوق الإنسان الذي يزداد توسعاً في مجلس حقوق الإنسان، وغيره داخل الامم المتحدة بغية تسييس الرأي العام وتوجيهه والتلاعب به ضد بعض البلدان النامية، بينما يتم تجاهل الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تحدث في بلدان أخرى، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو.

وفي السياق نفسه، إن تدخّل مجلس الأمن في المسائل التي يتضح أنها من اختصاص هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة يثير القلق أيضاً، ولا سيما ارتباطها المتزايد بمسائل

حقوق الإنسان المكلّف بها مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة. ولا يمكن استخدام مفاهيم من قبيل المسؤولية عن الحماية، والأمن البشري، والدبلوماسية الوقائية، ضمن جملة أمور، وهي مفاهيم غير محددة بوضوح أو متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، أو انتهاك سيادتها، أو غزوها عسكريا، أو الترويج لتغيير النظام من الخارج.

وبالنسبة الى الترتيبات الإقليمية، نعتقد أن دورها ينبغي أن يكون في توافق تام مع الفصل الثامن من الميثاق. ولا يمكنها أن تكون بديلاً لدور المنظمة، أو تتجاهل التطبيق الصارم للمبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام. والمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة. وتتحمل الجمعية العامة المسؤولية الرئيسية عن صياغة وتقييم المفاهيم والسياسات المتعلقة بعمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، نعتقد أن أي وثيقة توجيهية أو وثيقة مبادئ تضعها الأمانة العامة ويكون لها تأثير على الطريقة التي تشارك فيها الدول الأعضاء في عمليات حفظ السلام ينبغي الاتفاق عليها مسبقاً من خلال عملية التفاوض الحكومية الدولية.

ويجب مواصلة تعزيز التفاعل بين البلدان المضيفة لعمليات حفظ السلام مع البلدان المساهمة بقوات، والأمانة العامة، ومجلس الأمن. فالبلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات لا يُضمَن لها في معظم الحالات أن تشارك مشاركة فعالة حقاً في جميع مراحل عملية صنع القرار لعمليات حفظ السلام. ونعتقد أيضا أنه ينبغي أن يكون هناك تنسيق أوسع بين اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة.

إن أحد التحديات الرئيسية التي لا نزال نواجهها هو إصلاح الأمم المتحدة بغية أن تواصل خدمة مصالح جميع الأمم على قدم المساواة. ولا يمكننا أن نسمح للإصلاح بتحويل المنظمة إلى أداة تعمل لمصالح وأهواء عدد قليل من البلدان الغنية والقوية. ومثلما ذكر وزير خارجية كوبا في المناقشة العامة التي اختتمت مؤخرا،

”من الملحّ إنقاذ الأمم المتحدة وإخضاعها لإصلاح عميق، بغية وضعها في خدمة جميع الدول المتساوية في السيادة، وتحريرها من التعسف والكيل بمكيالين لحفنة من البلدان الصناعية والقوية.

”وينبغي تنفيذ القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة تنفيذاً حازماً؛ وينبغي استعادة الدور الرئيسي للجمعية العامة؛ وينبغي إعادة إطلاق مجلس الأمن الديمقراطي والشفاف والتمثيلي حقاً“ (A/67/PV.19).

ولا يمكننا أن نتكلم عن إصلاح حقيقي للمنظمة طالما ليس هناك إصلاح حقيقي لمجلس الأمن. ولقد أظهر هذا العام أن عملية المفاوضات الحكومية الدولية لإصلاح المجلس تمر بحالة من الجمود. ونحن نحتاج على نحو عاجل إلى مجلس الأمن العادل والتمثيلي حقاً الذي يعمل بالنيابة عن الجميع، وضمن ولايته بموجب الميثاق، دون التعدي، كما يتكرر بازدياد، على مهام وصلاحيات الهيئات الأخرى في المنظومة.

لا يزال هناك أكثر من ٢٠ ٠٠٠ سلاح نووي في العالم، منها أكثر من ٧ ٠٠٠ سلاح جاهز للنشر الفوري – وهي أكثر قوة من الأسلحة التي سببت الرعب والموت في المدينتين اليابانيتين هيروشيما وناغازاكي. لا يزال الحظر الكامل لجميع الأسلحة النووية والقضاء عليها مهمة عاجلة لم تحقق بعد.

تلك هي بعض من العناصر التي رغبنا في إثارتها بخصوص البند المعروض علينا. وسنتوسع في عرض أفكارنا في المناقشات التي ستجرى في اللجان.

تنتظرنا تحديات خطيرة. يحتاج العالم إلى الأمم المتحدة واتخاذ إجراءات موحدة من جانبنا أكثر من أي وقت مضى. وستواصل كوبا العمل بلا كلل من أجل عالم أفضل للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): بينما نبدأ أعمالنا في هذه الدورة، نسترشد بقادتنا، الذين تشاطروا وجهات نظرهم في المناقشة العامة بشأن التحديات العالمية التي نواجهها، والفرص التي يجب أن نغتنمها والعمل الجماعي الذي يجب أن نحشده لما نتشارك فيه من خير وسلام وازدهار. وأكدوا من جديد بشكل واضح وأقروا بأن الأمم المتحدة هي المفتاح لنجاح هذا المسعى.

يبدو دور الأمم المتحدة المركزي جليا من التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة (A/67/1). ونشكر الأمين العام على تقريره، الذي يعطي لمحة مفيدة عن مجموعة أنشطة ركائز عمل الأمم المتحدة الثلاث المتمثلة في السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

إن للأمم المتحدة بالفعل جدول أعمال يتطلب منها الكثير من العمل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للطاقة والقيادة القوية التي منحها الأمين العام بان كي – مون لأعمالنا. ونؤيد جهوده الرامية إلى ضبط وإعادة تنظيم هياكل المنظمة لتمكينها من التصدي بفعالية للتهديدات والتحديات المعاصرة. كما نشيد بالتزامه ببناء الجسور وتوحيد الأعضاء في السعي لتحقيق أهدافنا وغاياتنا المشتركة.

تدعم باكستان أنشطة الأمم المتحدة. فقد ساهمنا في الجهود الجماعية للأمم المتحدة على نحو بناء ومتسق. وأؤكد لرئيس الجمعية العامة وللأمين العام أن باكستان ستكون دائما في الطليعة فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة.

يؤدي تعثر النمو الاقتصادي إلى تزايد البطالة في جميع أنحاء العالم. وتخاطر أزمة الديون السيادية بالانتشار إلى الاقتصادات الأخرى. يجب أن تتكاتف منظومة الأمم المتحدة لتقديم استجابة للأزمة الاقتصادية الحالية. لا يكفي البحث عن حلول داخل التجمعات الحصرية. نحن بحاجة إلى خطة إنمائية شاملة للأمم المتحدة تنسجم مع مقتضيات القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي الأخضر والتنمية المستدامة. وينبغي أن يظل ذلك أولوية رئيسية.

يسرنا أن ننوه بالتوجه العام للتقرير عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن كان ذلك التقدم متفاوتا. وبينما نمضي نحو عام ٢٠١٥ وما بعده، فمن الأهمية بمكان بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة ككل أن تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. كذلك نحن بحاجة إلى التأكد من أن عمليات جديدة، بما في ذلك وضع أهداف التنمية المستدامة، ستستفيد من الأهداف الإنمائية للألفية.

ما زالت باكستان ملتزمة بتسريع وتيرة التقدم بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. نود أن تساعد منظومة الأمم المتحدة باكستان على تلمس طريقها نحو مواجهة التحديات الخاصة بها. وبغية تحقيق هذه الغاية، ندعو أيضا الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لإجراء استعراض خاص للظروف التي تواجهها بلدان مثل بلدي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تدعم باكستان مبادرة الأمين العامة لطاقة مستدامة للجميع. ونود، في الواقع، أن نستفيد من المبادرة وأن نعمل مع مكتب الأمين العام والسيد كانديه يومكيلا ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لوضع خطة عمل لباكستان.

ترحب باكستان بالاتفاق الذي جرى التوصل إليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٦٦/٢٨٨،

المرفق). وعلى الرغم من الصعوبات، نجحنا في إرساء أساس متين لتحقيق ”المستقبل الذي نصبو إليه“. وكما يشير تقرير الأمين العام بشكل صحيح، يجب على المجتمع الدولي التعامل مع ذلك التحدي بصورة مباشرة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتعطيل الاتجاهات السلبية في تغير المناخ ووقفها. فعلى الرغم من أن باكستان تشارك عن كثب في التفاوض على إطار قانوني مستقبلي بحلول عام ٢٠١٥، لا نعتقد أن الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ يجب أن تتوقف حتى نتمكن من التوصل إلى ذلك الاتفاق. ومن شأن هذا النهج، حسبما يبدو أن اقترحته بعض البلدان الرئيسية المسببة للتلوث، أن يكون كارثيا بالنسبة للبلدان النامية الضعيفة.

ونتفق مع الأمين العام على أن المنظمة لن تتمكن من الوفاء بالمطالب والتوقعات فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين بدون الموارد اللازمة والتقاسم العادل للعبء العالمي. وقدمت باكستان، خلال السنوات، دعما ملموسا لعمل الأمم المتحدة ولتحقيق النجاح فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين بصفتها مساهما رئيسيا بالأفراد العاملين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا سيما في أفريقيا.

وستواصل باكستان، بوصفها حاليا عضوا غير دائم في مجلس الأمن يخدم للمرة السابعة، الاضطلاع بدورها البناء في تعزيز النجاحات التي حققت في كثير من الحالات والتصدي للتحديات التي لا تزال قائمة في بلدان أخرى كثيرة. ندرك إدراكا خاصا لإلحاح حالتي سوريا ومالي.

ونغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى التزام سياسي مجدد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتوفير الموارد الوافية بالغرض وحسنة التوقيت. كما يجب من باب الأولوية استكمال مسألة سداد تكاليف القوات التي طال أمدها. كما أود أن أؤكد على أنه يجب أن يجري بعناية تعديل حجم البعثات وولاياتها والاستجابة للمتطلبات والمسارات المحددة في حالات مختلفة. كما يجب علينا الاستفادة من الإمكانات الحقيقية للجنة بناء السلام.

نقدر مشاركة الأمم المتحدة المتواصلة ورقابتها في جامو وكشمير من خلال بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان. ونعتقد أن التسوية السلمية للنزاعات طويلة الأمد، كما في فلسطين وجامو وكشمير، ستساعد على تعزيز السلام والاستقرار الدوليين وتعزيز مكانة الأمم المتحدة وقدسيتها.

إن باكستان ملتزمة التزاما لا يتزعزع بأفريقيا. بدءا من دعمنا لنضال القارة من أجل إنهاء الاستعمار، إلى تعاوننا ومساعدتنا في مجال بناء القدرات، إلى مشاركتنا في عمليات حفظ السلام، وقفنا مع أفريقيا طوال الوقت. نشيد بقيادة أفريقيا ومبادراتها الخاصة في التصدي لتحدياتها، وسنستمر في دعم كل الجهود الدولية لتحقيق السلام والتنمية في القارة.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار عمليتان متداعمتان، ويتعين السعي إلى تحقيقهما معا واحترام الحق في الأمن المتكافئ لجميع الدول. وبغية البحث عن سبل للتغلب على حالة الجمود التي وصل إليها مؤتمر نزع السلاح، لا بد من الإقرار بالشواغل الأمنية الأساسية لجميع الدول وتناولها. وستواصل باكستان دعم جهود المجتمع الدولي الموجهة الرامية إلى تحقيق السلامة النووية والأمن النووي. ونكرر دعوتنا لعقد جلسة استثنائية للجمعية العامة للتوصل إلى توافق جديد في الآراء على جدول أعمال وآلية نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن باكستان ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فقد أمست ضرورية، أكثر من أي وقت مضى، لتجنب الانتقائية وتعزيز جميع حقوق الإنسان بحق – المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية.

نقدر الدور التنسيقي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال المساعدات الإنسانية، الذي استفادت باكستان نفسها منه بشكل رئيسي. ونحيط علما بإطلاق جدول أعمال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل التحوُّل، الذي يتناول التحديات والدروس المستفادة من الاستجابات الإنسانية لهايتي وباكستان. لا يزال اتباع نهج شامل واستشاري حاسما فيما يتعلق بالعمل الإنساني الفعال.

ندرك التهديد المتزايد للسلم والأمن، وهو التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والإرهاب. وقد برز تمويل وتأجيج الإرهاب من خلال الاتجار غير المشروع بالمخدرات باعتباره مشكلة كبيرة. وستعقد باكستان مؤتمرا إقليميا في وقت لاحق من هذا العام لوضع نهج موحد للقضاء على تجارة المخدرات.

وستتطلب الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب استمرار التعاون والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء. في الوقت ذاته، سيظل دور الأمم المتحدة حاسما، وستحتاج إلى أن تكون مستعدة بشكل كاف للتصدي للتحدي.

وأفضل السبل لتحقيق هدفنا المتمثل في الانسجام الدولي هو تعزيز التفاهم فيما بين الأديان والحضارات. وتذكرنا الأحداث الأخيرة المتعمدة لتشويه صورة الإسلام ونبينا – صلى الله عليه وسلم – بالحاجة إلى كبح مثل هذه الأعمال ومكافحتها. ونقدر موقف الأمين العام الصريح من تلك الأحداث.

وكما قال الرئيس زرداري في خطابه أمام الجمعية العامة:

”وعلى الرغم من أنه لا يمكننا أبدا التغاضي عن العنف، فإن المجتمع الدولي يجب أن لا يظل مراقبا صامتا وينبغي أن يجرم مثل هذه الأفعال التي تدمر السلام العالمي وتعرض الأمن العالمي للخطر بإساءة استخدام حرية التعبير. وباكستان تطلب أن تعالج الأمم المتحدة هذه المسألة التي تثير بالغ الانزعاج والقلق على الفور وأن تردم الهوة الآخذة في الاتساع من أجل توحيد صف مجتمع الدول مرة أخرى.“ (A/67/PV.7، الصفحة ٣١)

إن الخير المشترك يكمن في انتهاج سياسات والقيان بأعمال تمكننا جميعا نحن ذوي المصالح تصب في مستقبل الجميع. فالتعاون لا المواجهة هو الرد على العديد من المشاكل التي تواجهنا.

إن الأمم المتحدة أفضل آلية لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف. وأنه من مصلحتنا الجماعية أن نكيف الأمم المتحدة ونجهزها ونصلحها ونعززها لكي تؤدي دورها بفعالية. ولا نزال ملتزمين بتحقيق هذا الهدف بفضل دعم جميع الدول الأعضاء وتوافق الآراء لديها.

السيد أحمد (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم، أود أن أبدأ كلمتي بتهنئة السيد فوك يريميتش على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

إن التقرير الأخير للأمين العام عن أعمال المنظمة (A/67/1) يتضمن طيفا واسعا من المسائل التي تدل على أنشطة الأمم المتحدة. ويشدد على الطبيعة العالمية والمتكافلة للتحديات التي تواجهنا. إنه يلقي بقعة ضوء على برنامج التنمية والإصلاح الذي لم ينته بعد. ويتطرق إلى الأوقات العصيبة التي نعيشها. إنه يعزز قناعتنا بأن الحاجة الآنية تتمثل في تعددية حقيقية.

إن الاضطراب الاجتماعي والسياسي في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا الذي ما برح جاريا منذ العام الماضي قد أطلق العنان لتغير كبير وانتقال لا تزال المنطقة غير قادرة على السيطرة عليهما. وتشعر الهند بقلق عميق إزاء تصعيد الحالة

في سوريا. ونؤيد جهود الأمم المتحدة لإيجاد حل للأزمة عن طريق الحوار وعملية سياسية شاملة بقيادة سورية.

ومما يبعث على الأسف أن قضية فلسطين لا تزال من دون حل، ونؤيد طلب الفلسطينيين من أجل تحسين مركزهم في الأمم المتحدة. وتؤيد الهند تأييدا شديدا تطلعات الشعب الفلسطيني نحو تحقيق دولة فلسطين ذات السيادة والمستقلة والمتحدة والقادرة على البقاء، والقدس الشرقية عاصمة لها، تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها جنبا إلى جنبا في سلام مع إسرائيل.

وحتى ونحن نقترب من خط النهاية ٢٠١٥ للأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال هناك ضرورة إلى النظر إلى برنامج ما بعد عام ٢٠١٥. والسعي من أجل استئصال شأفة الفقر والتنمية المستدامة لا يزال جامدا كما هو على الدوام. ولا تزال هناك عوائق كبيرة تقف في طريق الأمن الغذائي وأمن الطاقة، والصحة والتعليم لكثير من العالم النامي. والبلدان تخرج فقط مؤقتا من ظل أسوأ أزمة اقتصادية ومالية منذ الركود الكبير. إن حجم التحديات تحركه حقيقة أن أكثر من بليون نسمة في العالم ما برحوا قابعين في فقر وجوع مدقع.

وثمة شيء واحد واضح كل الوضوح، ألا وهو عدم الوفاء بأولويات التنمية الذي يجب إدماجه في إطار عمل ما بعد عام ٢٠١٥. لقد سلمنا مؤتمر الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة برنامجا قويا بشأن التنمية المستدامة. ولا بد لنا الآن من أن نحشد طاقاتنا بشأن أفضل طريقة لتمثيله في إطار حكومي دولي. إننا إذ نشرع في عملية تتمثل في تشكيل الأهداف الإنمائية المستدامة، ثمة قضايا حيوية من قبيل تعبئة الموارد من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، أو نقل التكنولوجيا، أو التجارة، أو الاستثمار الأجنبي المباشر، لا بد من أن يجد أولوية مناسبة وأن يتجسد في المبادئ المشتركة ولكن بمسؤوليات متباينة ومساواة.

أما بشأن تغير المناخ، فستعمل الهند مع الدول الأخرى للتوصل إلى وثيقة ختامية شاملة ومنصفة ومتوازنة في الدورة المقبلة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمزمع عقده في الدوحة، قطر. ونحن أنفسنا نعكف حاليا على استضافة المؤتمر الحادي عشر للأطراف في اتفاقية التنوع الإحيائي. ونتوقع بأن تعمل جميع الأطراف من أجل وثيقة ختامية قوية موجهة نحو التنمية من أجل التنفيذ المبكر لبروتوكول ناغويا لضمان اقتسام منافع التنوع الإحيائي بصورة متساوية.

وحتى الآن فإن مبادراتنا بشأن الشراكة الإنمائية، التي عقدنا العزم على المضي قدما وتوسيع تعاوننا المتعدد الجوانب والقوي مع أفريقيا، بما في ذلك من خلال إطار عمل قمة المنتدى الهندي الأفريقي. وبصورة مماثلة، سوف نواصل البناء على التزاماتنا من أجل تعزيز التعاون مع أقل البلدان نموا، والبلدان النامية وغير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار التعاون بين بلدان الجنوب.

لقد اعترف المجتمع الدولي منذ أمد طويل بالخطر الداهم والمستمر الذي يشكله الإرهاب. وما من بلد أو مدينة أو منطقة في منأى من هذه الآفة العالمية. ومع ذلك، وللأسف، لقد أخفقنا بمواصلتنا بالتسييس بإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وقد حان الوقت بأن تقوم الدول الأعضاء بحشد الإرادة السياسية اللازمة للاتفاق على هذه الاتفاقية بوصفها إطار عمل سليم من أجل مكافحة الإرهاب. ونحتاج إلى عمل عالمي متضافر وأن هذا العمل يجب أن يقوم على عدم التساهل إطلاقا نحو الإرهاب وأن يهدف إلى تفكيك هياكله الأساسية بصورة منتظمة.

إن الهند لديها جمعية تبعث على الفخر وصمدت أمام الزمن مع حفظ السلام التابع للأمم المتحدة يرجع تاريخه إلى أيام انشاء المنظمة. لقد ساهمنا بأكثر من ١٣٠ ٠٠٠ أفراد

حتى الآن لهذا المسعى البارز في الأمم المتحدة. وإذ تمضي عملية حفظ السلام قدما، يتوجب علينا أن نأخذ في الحسبان التحديات المتمثلة بالعمل في بيئات دائمة التعقد. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لضمان أن تكون الولايات المعقدة متماثلة مع الموارد الكافية لإتمام المهمة بسلامة وفعالية. وفي هذه العملية من الأهمية الفائقة أن يكون هناك تشاور حقيقي وفعال ومستمر مع البلدان المساهمة بقوات في وضع وتمثيل الولايات.

كذلك، فإننا لم يحيد بصرنا عنها إذا ما أريد لعملية حفظ سلام ناجحة ودائمة تقترن مع جهود بناء السلام. إن الأمم المتحدة يتعين عليها أن تولي اهتماما أفضل إلى إطار عمل لبناء السلام قوي ومتماسك، يأخذ في الحسبان القدرات المتاحة والتعقيدات القائمة في الميدان.

أود أن أدلي بملاحظة نهائية تتعلق بجهود الإصلاح الداخلي التي يقوم بها الأمين العام. لقد أحطنا علما بالمبادرات الرامية في تحديث وإصلاح الأمانة العامة، بما في ذلك من خلال مشاريع تحول على نطاق كبير للعمل من قبيل الأعمال التجارية مثل نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد، ونظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمخطط العام لتجديد مباني المقر.

وفي حين تنطوي كلتا المبادرتين على استثمارات كبيرة، فإننا نعتبرهما قوتي دفع هامتين في تحديث الأمم المتحدة.

وبالرغم من ذلك، نحن على اقتناع راسخ بأن صلاحية الأمم المتحدة تتوقف في نهاية المطاف على إجراء إصلاح أساسي في هيكلها للحوكمة، الذي تجمد في عصر آخر يديم حقوق من يملكون في منتصف أربعينيات القرن الماضي. وبإجراء ذلك الإصلاح للحوكمة وحده يمكن للأمم المتحدة حقا أن تنشط العمل بشأن المسائل ذات الاهتمام العالمي الملح، سواء كانت السلام والأمن أو تغير المناخ أو التنمية أو جميع حقوق الإنسان.

ولذلك أود أن اختتم بياني بإثارة أمر لا يمكن تفسير عدم وروده في تقرير الأمين العام. وتلك هي المسألة الهامة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، التي شهدت بشأنها المفاوضات الحكومية الدولية تحركا كثيرا وتأكيدا قويا من الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء من أجل توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على السواء. ونعتبر تجاهل التقدم المحرز في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن المسألة عيبا كبيرا في تقرير الأمين العام. ونأمل أن نشهد تصويبه في التقارير المقبلة.

وفي ما يتعلق بالعملية نفسها، تتطلع الهند إلى الاستفادة من الزخم الذي تحقق حتى الآن بغية إجراء مفاوضات مثمرة ومجدية في الدورة الحالية للجمعية العامة بشأن ذلك الإصلاح الهام.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): يشيد الوفد الصيني بتقرير الأمين العام بان كي – مون عن أعمال المنظمة (A/67/1).

واليوم، يمر العالم بتغييرات هامة وعميقة. فالتعددية القطبية والعولمة الاقتصادية وانتشار تكنولوجيا المعلومات جميعا تزداد تطورا وعمقا. وجميع البلدان متشابكة وأكثر ترابطا اليوم من أي وقت مضى. ويمثل تحقيق السلام والتنمية والتعاون الرغبات العامة التي تشاطرها شعوب جميع البلدان وتتابعها بشكل دؤوب. وفي الوقت نفسه، فان الآثار العميقة للأزمات الاقتصادية والمالية الدولية بعيدة عن الوصول إلى نهايتها. ويواجه تعافي الاقتصاد العالمي مخاطر، مما يشكك في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد لها.

إن الحالة الأمنية الدولية معقدة. وما فتئت المسائل المتعلقة بالبؤر الساخنة الإقليمية تنشأ في مختلف المناطق. وتستمر الاضطرابات في غرب آسيا وشمال أفريقيا. ولا تزال مظلمة آفاق منع الانتشار النووي. وتتشابك المشاكل الأمنية التقليدية وغير التقليدية على السواء.

وفي العام الماضي، وفي مواجهة التهديدات والتحديات المتعددة الجوانب، ظلت الأمم المتحدة تشجع على نحو فعال التعاون المتعدد الأطراف وتضطلع بدور هام في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وصون السلام والأمن الدوليين وإعلاء شأن حقوق الإنسان وحمايتها وتنسيق المساعدة الإنسانية الدولية ومكافحة الإرهاب وتعزيز نزع السلاح ومنع الانتشار النووي.

كما أن برنامج العمل لفترة السنوات الخمس المقبلة الذي اقترحه الأمين العام يحرز تقدما أوليا. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للأعمال الدؤوبة التي اضطلع بها في العام الماضي.

ومن الضروري أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور تنسيقي في تحقيق التنمية. وإذ تزداد العولمة عمقا، يزداد تكامل مصالح الدول الأعضاء. ونحن بحاجة إلى توسيع مجالات التعاون وتحسين الآليات لتحقيق ذلك الغرض من أجل تطوير عولمة اقتصادية متوازنة ومفيدة بشكل عام ومحققة المكاسب للجميع. ويلزمنا زيادة تعزيز التنمية في البلدان النامية وتضييق الفجوة بين الشمال والجنوب بحيث يمكن أن تشارك جميع شعوب العالم في فوائد التنمية.

وفي الوقت الحاضر، نحن بحاجة إلى التنفيذ الحماسي لما تم التوصل إليه من نتائج وتوافق في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتعزيز التقدم المحرز في التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة. وبغية التنفيذ الفعال للأهداف الإنمائية للألفية، يلزم الأمم المتحدة أن تضع جدول أعمال إنمائيا دوليا لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وعلى المنظمة أن تعتبر تحقيق التنمية والقضاء على الفقر هدفين أساسيين وان تنخرط في مشاورات حكومية دولية مفتوحة وشفافة وديمقراطية. كما أن عليها أن تمكن المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهما من الاضطلاع بدور فعال.

وبغية المواجهة الفعالة للتهديدات والتحديات الأمنية المعقدة والمختلفة، من الضروري الاستكشاف الكامل للدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين. وفي العلاقات الدولية، على الدول الأعضاء أن تواصل الالتزام الثابت بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقواعد الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية. ولا يمكن انتهاك سيادة الدول وسلامة أراضيها، ولا يمكن تحدي النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية.

كما يلزم أن تحترم الدول الأعضاء المبادئ السامية للمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعليها احترام حقوق البلدان في الاختيار التلقائي لنظمها الاجتماعية ونهجها نحو التنمية. وعلى الأمم المتحدة أن تناصر وتعزز ثقافة للسلام وان تدعم تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك من خلال الحوار والمفاوضات.

ويمثل الإرهاب تهديدا مشتركا يواجه المجتمع الدولي. وتعارض الصين جميع أشكال الإرهاب. وفي مكافحة الإرهاب، من الضروري نبذ ازدواج المعايير. ومن الأهداف النبيلة حماية حقوق الإنسان وحماية المدنيين الأبرياء من الأذى، ولكن لا يجوز لأي دولة أن تسعى لفرض التغيير بالقوة باسم التدخل لأغراض إنسانية. وينبغي أن نحترم التنوع في العالم. وعلى المجتمع الدولي زيادة مناصرة الحوار وتبادل الآراء والاحترام المتبادل والتعايش على قدم المساواة فيما بين الحضارات والأديان المختلفة.

وفي مواجهة الحالة الجديدة، يتمثل التوقع العام للمجتمع الدولي في أن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكبر في صون السلام العالمي وتشجيع التنمية المشتركة وتعزيز التعاون الدولي. وتؤيد الصين جهود المنظمة في إجراء الإصلاحات الضرورية والسليمة بغية تحسين سلطتها وفعاليتها وتحسين أدائها للولايات التي أوكلها إليها الميثاق. وينبغي لإصلاحات

الأمم المتحدة أن تمنح البلدان النامية رأيا أكثر اعتبارا في الشؤون الدولية وان تساعد المنظمة على الاضطلاع بدور أكبر في تنسيق الجهود الدولية لمواجهة التهديدات والتحديات العالمية الجديدة. ومن الضروري المضي قدما بطريقة متوازنة في إجراء الإصلاحات في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ومن الضروري على وجه الخصوص تعزيز النتائج الايجابية في مجال التنمية وتوفير الضمانات اللازمة للتنمية في ما يتعلق بالآليات والموارد.

وظلت الصين دائما تناصر تعددية الأطراف وتؤيدها وتمارسها وتدعم الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الشؤون الدولية. وستواصل الصين المشاركة الفعالة في جميع مجالات أعمال الأمم المتحدة، وحماية سلطة الأمم المتحدة والتأييد الثابت لمقاصد الميثاق ومبادئه، وضمان أن تولي المنظمة في أعمالها اهتماما أكبر لمصالح البلدان النامية بحيث تتمكن من تقديم إسهام أكبر في بناء السلام الدائم والازدهار المشترك والوئام العالمي.

السيد دوس سانتوس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/67/1)، والذي يصف أنشطة الأمم المتحدة خلال فترة لا تزال فيها مطالب العالم من الأمم المتحدة والآمال التي يعلقها عليها كبيرة جدا.

وفي مواجهة أكثر التحديات العالمية الراهنة إلحاحا، يجب أن يكون تعزيز تعددية الأطراف في طليعة خططنا وأعمالنا. ولا بد أن نسعى جميعا إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة من خلال مبادرات ملموسة. ويجب إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته للتعبير عن الواقع السياسي الحالي والسماح بزيادة مشاركة البلدان النامية، بما في ذلك بصفتها دولا دائمة العضوية. وأود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن قضايا محددة.

بينما نقترب من عام ٢٠١٥، يجب علينا تسريع جهودنا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا بد أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته بشأن نقل التكنولوجيا وتبادل الممارسات الجيدة والمعارف والخبرات وبشأن تقديم الدعم لبناء القدرات الوطنية، وخاصة للبلدان التي لا تزال متخلفة عن الركب.

في الوقت نفسه، يجب أن نبدأ العمل بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونحن واثقون بأن فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى الذي شكله الأمين العام سيوفر مدخلات هامة للدول الأعضاء لتعميق وتوسيع مجموعة الأهداف الإنمائية بطريقة تعبر عن أكثر التحديات إلحاحا التي تواجه المجتمع الدولي وتساعد في بناء الإطار الدولي القوي للشراكة والتعاون والدعم المالي والسياسي اللازم لتحقيق تلك الأهداف.

وقد كان مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) معلما حاسما على الطريق نحو التنمية المستدامة. وعزز الاتفاق الذي توصلنا إليه في ريو تعددية الأطراف. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بخالص الشكر إلى الأمين العام وجميع موظفي الأمم المتحدة على دعمهم الثابت وعلى تعاونهم الوثيق، الأمر الذي جعل ريو+٢٠ أكبر المؤتمرات وأكثرها شمولا في تاريخ الأمم المتحدة.

وقد أعادت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) التأكيد على التزامنا الجماعي بالتنمية المستدامة ودشنت سلسلة من العمليات الأساسية لترجمة هذا الهدف إلى واقع. وسيتطلب وضع أهداف للتنمية المستدامة أن نبذل جهودا تعاونية. والأهداف يجب أن تكون متسقة مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة ولا بد أن تتيح المرونة اللازمة لاستيعاب خصوصيات وأولويات البلدان النامية.

ومن المهم بنفس القدر أن تكون هناك الولايات اللازمة لإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى، العملية الحكومية الدولية المعنية بخيارات وضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية

المستدامة، وآلية التيسير التي تشجع تطوير ونقل ونشر التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا. ويجب أن نسعى من أجل تحقيق ذلك بشكل جدي.

بخصوص السلام والأمن، لا يزال عدم الاستقرار السياسي والصراعات الناشئة يشكلان تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي والدولي في أجزاء كثيرة من العالم. ولا تزال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أحد أهم جوانب عمل المنظمة من أجل ملايين الناس في أنحاء العالم. ونحن نؤيد بقوة استمرار الشراكة بين البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة لجعل حفظ السلام أكثر فعالية. ويجب إحراز تقدم في الجمع بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام وفي تحسين التفاعل بين بعثات الأمم المتحدة والسكان المحليين وفي تعزيز حماية المدنيين. ويتمثل أحد التحديات ذات الأهمية الخاصة اليوم في كيفية معالجة المشاكل المعقدة للأمن والتنمية بطرق مختلفة ولكن يعزز بعضها بعضا.

وبشأن التنمية في أفريقيا، لا تزال القارة تمثل أولوية رئيسية لعمل المنظمة. والبرازيل لا تزال شريكا منخرطا للبلدان الأفريقية في سعيها للحفاظ على السلام وحماية حقوق الإنسان وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. ونحن نتابع باهتمام كبير التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والمؤسسات الأفريقية، مثل الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية. كما أننا على ثقة بأن المنظمة يمكن أن تقوم بدور حاسم في الدعوة إلى تعزيز التعاون مع القارة الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

تمثل حقوق الإنسان ركيزة أساسية للأمم المتحدة وجزءا أساسيا من عملها. والبرازيل تلتزم التزاما ثابتا بتعزيز حقوق الإنسان. ويجب على الأمم المتحدة أن تسعى جاهدة إلى العمل بطريقة غير انتقائية وبناءة، مع الحفاظ على القدرة على معالجة الحالات التي تثير قلقا خاصا.

وبخصوص مسؤولية الحماية، فإننا نؤكد على أهمية الوقاية. وعند التفكير في القيام بعمل جماعي ينطوي على استخدام القوة، بعد استنفاد جميع التدابير غير القسرية، من الضروري تعزيز المسؤولية أثناء توفير الحماية باعتبارها مكملا ضروريا لمسؤولية الحماية.

وبشأن تعزيز المنظمة، تدعم البرازيل الجهود المبذولة لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة واستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى أن تنظر اللجنة الخامسة في مقترحات الأمين العام في مجالات الإصلاح الإداري وإدارة التغيير. ونرحب بعملية تواصل تتسم بالشفافية والانفتاح بين الدول الأعضاء والأمانة العامة. وهذا هو المفتاح لضمان نجاح الإصلاحات. ونسلط الضوء أيضا على أهمية تحسين الشفافية في عملية الميزانية، وخاصة في ما يتعلق بالتبرعات.

وقد قال الأمين العام إن إدارة الموارد البشرية، والتنقل على وجه الخصوص، تمثل أولوية للمنظمة. ونحن نتفق معه. فمن الضروري أن تكون المنظمة قادرة على الوصول إلى قوة عاملة متنوعة وموهوبة ومتعددة المهارات ولديها الحافز للعمل. وفي هذا الصدد، ستشارك البرازيل مشاركة بناءة في المناقشات حول مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتنقل، مع إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة التمثيل الجغرافي العادل في الأمانة العامة.

وستواصل البرازيل المشاركة على نحو نشط وبناء في أعمال المنظمة.

السيدة ديباكو (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب مرة أخرى عن تهاني وفد بلدي للسيد يريميتش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

ويود وفد بلدي أيضا أن يشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/67/1). ويصف التقرير التقدم الذي أحرزته المنظمة خلال العام المنقضي بشأن الأولويات

العالمية الثمانية الطويلة الأجل التي حددتها الدول الأعضاء. وكما هو مبين في التقرير، فإن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي العالمي يتغير بسرعة أكبر ويتطلب استجابة سريعة. والمشاكل التي نواجهها اليوم هي ببساطة أكثر تعقيدا من أن تحلها الحكومات بمفردها.

إنها تتطلب تعاونا جماعيا ومنسقا ومعززا، وعملية اتخاذ قرار بشكل تشاركي أكبر. وفي ذلك الصدد، نرحب بخطة الأمين العام المتعلقة بوضع مقترح شامل يهدف إلى الاستفادة من قوة الشراكة.

أولا، فيما يتعلق بمسألة حفظ السلام، نؤيد بقوة تكثيف تعزيز التعاونين الاستراتيجي والتنفيذي للأمم المتحدة، مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي و الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فيما يخص عمليات حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد مجددا التزام إثيوبيا، بوصفها أكثر البلدان المساهمة بقوات في جهود عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، بمواصلة العمل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتحقيق السلام والأمن في أفريقيا وأماكن أخرى.

وثانيا، نشيد بالتزام الأمين العام المستمر تجاه أفريقيا. ورغم التقدم الكبير الذي أحرز خلال السنوات العشر الماضية، لا تزال أفريقيا تواجه تحديات كبيرة في مجالي السلام والأمن، وكذلك في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي، ثمة حاجة لاتخاذ المجتمع الدولي إجراءات متضافرة للإسهام فيما يخص التخفيف من تحديات التنمية في أفريقيا. ومن الواضح، تأثر أفريقيا سلبا جراء الحالة الاقتصادية العالمية. ولا يوجد أي جزء من العالم في مأمن من آثار الركود الاقتصادي العالمي، ولأسباب واضحة تضررت أقل البلدان نموا، التي ينتمي معظمها إلى أفريقيا.

وعلى الرغم من تلك العوامل، أحرزنا تقدما كبيرا خلال العقود الماضية. ونحن على الطريق الصحيح فيما يخص تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. في الواقع، فإن إنجازاتنا مشجعة بشأن الهدف ١ المتعلق بالقضاء على الفقر، والهدف ٢ المتعلق بتحقيق تعميم التعليم الابتدائي و الهدف ٣ المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسوف تواصل إثيوبيا، خلال السنوات الثلاث المتبقية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التزامها بالقضاء على الفقر المدقع والجوع من خلال الاستمرار في تحسين إنتاجية وناتج المزارعين الصغار، وتعزيز دخل سكان الريف. ووجهت سياسة الحكومة الخاصة بتحقيق النمو لصالح الفقراء، تخصيص إثيوبيا للموارد، حيث يتم تخصيص حصة الأسد من الموارد المتاحة للإنفاق على الفقراء. وفي عام ٢٠١١، بلغ نصيب الإنفاق على الفقراء ما يزيد عن ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا، تغير المناخ ظاهرة عالمية من شأنها أن تواصل التأثير على جهود إثيوبيا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ورؤيتها للنمو والتنمية المستدامين في الأجل الطويل، بغية القضاء على الفقر. كما يجب على المجتمع الدولي بشكل واضح، التعامل مع المهمة الصعبة المتمثلة في التوفيق بين تحدي التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وفي الوقت نفسه دعم أولويات النمو في البلدان النامية. للقيام بذلك، يتعين تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية إلى ما هو أبعد بكثير من المستويات التاريخية، وخاصة بالنسبة للبلدان الأقل نموا.

وفقا لتقرير الأمين العام، يؤثر تغير المناخ بالفعل على الناس. وزادت وتيرة وكثافة الظواهر المناخية الشديدة. وتضرر خلال عام ٢٠١١، حوالي ١٠٦ مليون شخص في العالم، جراء الفيضانات وتضرر ٦٠ مليون شخص جراء الجفاف. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن التزام إثيوبيا بالعمل مع الدول الأعضاء من أجل تأمين الموارد والتوصل إلى اتفاق

عالمي ملزم يتناسب مع تهديد وتأثير تغير المناخ بحلول عام ٢٠١٥، على النحو المتفق عليه في ديربان.

رابعا، في مجال حقوق الإنسان، فإنني أؤيد التعليقات التي تقدم بها ممثل البرازيل للتو. يجب على مجلس حقوق الإنسان العمل بطريقة غير انتقائية وبناءة، ولا سيما من خلال الاستعراض الدوري الشامل، مع الحفاظ على القدرة على معالجة الحالات التي تثير قلقا خاصا. في رأينا، فإن الحوار والتعاون هما الأكثر ضمانا لاحترام حقوق الإنسان بصورة فعالة. وإثيوبيا مستعدة الآن للانخراط مباشرة في هذه العملية من خلال عضوية مجلس حقوق الإنسان، التي نسعى إلى دعم أعضاء الأمم المتحدة من أجل بلوغها، وذلك خلال الانتخابات التي سوف تجري خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ويذكرنا استمرار الهجمات الإرهابية، بأن الإرهاب يظل واحدا من أخطر التهديدات المحدقة بالدول والشعوب. ولا تبرر قضية أو شكوى ارتكاب أي عمل إرهابي. واختتم الاستعراض الثالث من الاستعراضات التي تجرى مرة كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، في حزيران/يونيه، بالاتفاق على وضع خطط وطنية وإقليمية لتنفيذ الاستراتيجية، تعزز جهود بناء القدرات، بما في ذلك مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب. ويتعين على الجمعية العامة الإبقاء على الزخم، وبذل كل جهد ممكن من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

وأود أن اختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى الأمين العام وموظفي الأمم المتحدة على عملهم الجيد، سواء في المقر أو في الميدان.

السيدة دياث ميندوثا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): تشيد جمهورية فنزويلا البوليفارية بالأمين العام السيد بان كي - مون، وتشكره على تقديم تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/67/1) إلى الجمعية العامة.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤكد مجددا التزامها بالسلام والعدالة والتضامن والتنمية. ونحن على اقتناع بأن التحقيق الكامل لتلك الأهداف يتطلب الاحترام المطلق للقانون الدولي، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

و حققت الأمم المتحدة طوال تاريخها، إنجازات هامة في مجال تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ومع ذلك، فسجلها، لا يخلو من الفشل والقصور. ويعود ذلك إلى غياب الاتفاق بين الدول الأعضاء، لا سيما فيما يتعلق بالأعمال التي تقوم بها القوى المهيمنة التي حاولت فرض أجنداتها، على حساب سيادة الشعوب والحكومات التي لا تدعم الليبرالية الجديدة وتسعى إلى العيش في كنف الأمم المتحدة، وعلى حساب تقرير مصيرها ومصالحها الجماعية.

ويتعين وضع دور الأمم المتحدة فيما يخص البحث عن تسويات سلمية للنزاعات التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين، في إطار مقاصد ومبادئ الميثاق التي يتم التعبير عنها من خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، واحترام السيادة.

إن تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المؤاتية أمر أساسي لتسوية المنازعات، التي يولدها الفقر والتهميش الاجتماعي، والعنصرية، التي تشكل مرتعا خصبا قويا للأزمات، له تداعيات على السلم والأمن الدوليين. ولكن من الواضح أيضا تعرض تلك البلدان التي تتبلور وتسود فيها العدالة الاجتماعية، والقضاء على الجوع والفقر بشكل تدريجي، للتحرش والقمع والقدح والخداع، لأنها ليست أمثلة للظلم

الناجم عن الرأسمالية بأساليبها الوحشية والليبرالية الجديدة. وكان ذلك حال جمهورية فنزويلا البوليفارية.

تدين جمهورية فنزويلا البوليفارية التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، لحل النزاعات. ولذلك فهي ترفض رفضا قاطعا التدخلات العسكرية للقوى الإمبريالية وحلفائها. ويساور فنزويلا القلق جراء دور مجلس الأمن فيما يتعلق بالاستخدام الأحادي للقوة، بذريعة الدفاع الشرعي عن النفس، ومؤخرا تحت المسمى الخاطئ ”لمسؤولية الحماية“، في انتهاك واضح لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وسوريا، كما كان الحال مع ليبيا، هي محل تدخل القوى الإمبريالية وحلفائها، التي تؤيد، من خلال التدريب، والتمويل والدعم السياسي والأسلحة، الجماعات المسلحة التي انفضح أمرها جراء ارتكاب أعمال عنف تسببت في وفاة الآلاف من المدنيين.

تركز حكومة فنزويلا الضوء على الحاجة إلى تشجيع الحوار بين أطراف النزاع والتوصل إلى حل للصراع يتم الاتفاق عليه بين الأطراف ذاتها، دونما تدخل أجنبي. سيخلق هذا مناخاً مستقراً يؤدي إلى تعزيز الديمقراطية والإصلاحات السياسية التي يشجعها الرئيس الأسد.

يطرح الواقع العالمي الجديد تحديات جديدة على الهدف المشترك المتمثل في بناء نظام دولي جديد تحت رعاية الأمم المتحدة يكون متعدد الأقطاب، وعادلا ومنصفا ويتسم بتعددية توافقية وشمولية. تجد البلدان النامية نفسها تواجه أزمة اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة وهجوما جديدا من جانب الدول الإمبريالية التي تحاول تقويض أسس التضامن بين الشعوب وتحاول مرة أخرى فرض مصالحها الإستراتيجية، مما يقوض طموحاتنا إلى السلام والعدالة والتنمية والتضامن والتعاون. تواجه البشرية حالة معقدة وديناميكية ترفض فيها النخب السياسية والاقتصادية في العالم أن تضع جانبا وجهات نظرها الأنانية المتحيزة، في الوقت الذي تنبغي فيهأن تعالج على نحو شامل وبروح حوار وتضامن واقع القضايا التي تؤثر على مصائر الشعوب.

لقد أثبتت الوقائع الاقتصادية والسياسية في عصرنا أن أزمة الرأسمالية العالمية ذات طبيعة هيكلية وتدعو إلى تغيير جذري في النظام الاقتصادي والمالي غير العادل. لقد فشلت مؤسسات بريتون وودز، كما يتضح من الأزمة في أوروبا وغيرها من بلدان الشمال. يستدعي الوضعى إنشاء بنية مالية جديدة على أساس تعددية شمولية تعبر عن مصالح جميع شعوب العالم.

ونحن نعتقد أن على الأمم المتحدة أن تشجع نموذجا للتنمية المستدامة يقوم على قيم مثل التضامن والعدالة والاندماج الاجتماعي والمساواة واحترام حقوق الإنسان والمشاركة المدنية. يجب احترام التنوع في النظم والمناهج. لكل دولة حقً سياديً في تنفيذها من أجل تحقيق أهدافها التنموية وتحقيق ازدهارها ورفاه شعبها. هذا الحق لا مناص منه في عالم مترابط على نحو متزايد في العلاقات والتعاون بين الدول وفي السعي إلى تحقيق عالم سلمي ومزدهر.

تدعم فنزويلا مبادرات الحوار والتعايش بين الحضارات والأديان باعتبارها عناصر مهمة لدعم الجهود الدولية لتعزيز الحوار والتنوع على أساس العدالة والإخاء والمساواة. لا بد من أن تعارض مثل هذه الجهود أي محاولة لفرض أحادية ثقافية أو نماذج تنموية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو قانونية أو ثقافية معينة، وبدلا من ذلك، فإن عليها أن تعزز الحوار بين الحضارات، وثقافة السلام والحوار بين الأديان التي من شأنها الاسهام في السلام والاستقرار والأمن والتنمية.

ونحن نؤيد كذلك تعزيز ثقافة سلام قائمة على احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي

والسيطرة الاستعمارية في تقرير مصيرها، ومنع العنف، وتشجيع عدم اللجوء إليه. والالتزام التام بمبادئ العلاقات الدولية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والممارسة الكاملة للحق في التنمية.

وفي هذا الصدد، فإن إنشاء ثقافة للسلام في العالم يرتبط بدون أدنى شك بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. يعيش على الأقل ٢,٥ مليار شخص على أقل من ٢ يورو في اليوم الواحد، ويتضور ٨٥٤ مليونا جوعاً، ولا يذهب ١٤٤ مليون طفل في سن الدراسة إلى المدارس، ويموت ١١ مليون طفل دون سن الخامسة كل عام، ولا يستطيع ٢,٤ مليار شخص الحصول على مياه نقية للشرب، ويموت ٣ ملايين بسبب فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز كل عام. عندما نأخذ تأثير الحرب والصراعات الاجتماعية في بعض مناطق العالم والآثار المزعجة المترتبة على تغير المناخ والفيضانات والزلازل وحرائق الغابات وهلم جرا في الاعتبار، فإن من المستحيل التحدث عن السلام في العالم.

إصلاح الأمم المتحدة، وبخاصة أجهزتها الرئيسية، هو إحدى المهام المعلقة التي يتعين تناولها من أجل تقوية المنظمة. يجب إعادة تنشيط الجمعية العامة وفقا للمهام التي أسندها إليها الميثاق فيما يتعلق بالسلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان والتعاون الدولي، مع وضع طبيعتها الديمقراطية والتمثيلية والشمولية في الإعتبار. ونعتقد أيضا أنه يجب إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر ديمقراطية وشفافية وشرعية، تمشيا مع واقع عصرنا الراهن. يجب القضاء على حق النقض الذي تجاوزه التاريخ، والتمسك بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول. يجب إضافة بلدان العالم النامي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا بوصفها أعضاء دائمين جدد. يجب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوفاء بمهامه باعتباره الهيئة الرئيسية لتنسيق السياسات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وفقا للمهام الموكلة إليه بموجب الميثاق عند إنشائه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الدولة المراقبة للكرسي الرسولي.

كبير الأساقفة شوليكات (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): كما أشار الأمين العام في تقريره (A/67/1)، فقد مضت ٧٠ سنة منذ أن اتحد قادة العالم لاعتماد المقاصد والمبادئ التي لاتزال توجه هذه المؤسسة. لقد كانت هذه المبادئ صالحة آنذاك، ولاتزال مقنعة حتى اليوم. بينما شهدت السنوات المتعاقبة منذ تأسيس المنظمة تقدما في مجالات عديدة من ولايتها، لا يزال الكثيرون اليوم يصبون إلى عالم بلا حروب، عالم تكون فيه الأنظمة القانونية عادلة، عالم تحظي فيه حياة كل فرد بالإحترام والحماية والدفاع عنها، وعالم تخضع فيه الحكومات وغيرها من المؤسسات التي تؤثر في النظام الدولي للمساءلة، وعالم تكون فيه الصحة الأساسية والتغذية حقين متوقعين بدلاً من أن يتكونا حلمينً بعيدي المنال.

لا تزال الأمم المتحدة تواجه عددا من التحديات الإضافية في الوفاء بولايتها، ولكن الحاجة إلى تعزيز الثقة تقع في لب هذه التحديات – الثقة بين الأمم والثقة داخل المجتمع، والثقة بأن الذين يشغلون مراكز السلطة سيضطلعون بمسؤولياتهم بطريقة تعزز المصلحة العامة لجميع أفراد المجتمع بدلاً من أن تكون فقط للنهوض بمصالح الساعين إلى تحقيق المصالح الخاصة. اليوم، تظل هذه الثقة بعيدة المنال، وبدلاً من العمل معا من أجل استعادتها، نرى تزايداً في القرارات الرئيسية حول قضايا مثل الأمن الدولي ونزع السلاح وحماية البيئة، والإدارة المالية الدولية، والتجارة الدولية، والسكان، والرعاية الصحية، والأمن الغذائي وحقوق الإنسان تتخذ عن طريق قنوات يستطيع من خلالها ذوو النفوذ بكل بساطة إملاء شروط الاتفاقات بدلاً من أن تتم من خلال منظمة، مثل

ألامم المتحدة، حيث لجميع الدول في الأسرة الدولية الحق في المشاركة في تحديد أفضل طريقة لتحقيق المصلحة العامة.

في حين أن هذا الاتجاه المتزايد يجعل من السهل تنفيذ الاتفاقات قصيرة الأجل، فإنه يجعل من تحقيق التنمية العالمية طويلة الأجل والسلام والأمن، وغيرها من المسؤوليات النبيلة للأمم المتحدة أكثر صعوبة. ولذلك فإنه من الضروري أن تحدد جميع الجهات الفاعلة، سواء كانت دولا أو منظمات مجتمع مدني أومؤسسات دينية، التزامها بتعزيز قدر أكبر من الثقة فيما بينها وتجدد التزامها بالعمل معا من أجل التصدي لتحديات عصرنا حيث يمكن تحقيق الأهداف الأصيلة لهذه المؤسسة.

بينما تستعد الجمعية لبرنامج تنمية ما بعد – ٢٠١٥، يتطلع الكرسي الرسولي الى العمل مع الوفود للتأكد من أن أهداف التنمية المستدامة المقترحة قادرة على التصدي لتحديات العالم بطريقة تضع الإنسان في مركز اهتمامها، بدلا من النظر إليه على أنه عقبة أمام التنمية.

وهذا النموذج يجب أن يسلم بأن هدف التنمية ليس مجرد النمو الاقتصادي، بل النمو الحقيقي لشخص الإنسان بكل أبعاده، بما في ذلك التنمية الثقافية والروحية والمادية.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نقر بأن النهوض بنموذج للتنمية محوره الإنسان يقتضي أن نعمل من أجل كفالة أن يتم هذا العمل بطريقة تحترم العلاقة بين بني البشر والبيئة ودورنا كحفظة مسؤولين عن الخلق. وتتطلب تلك العلاقة اعترافاً بأن الاهتمام بالبيئة ورفاه البشر والتنمية مفاهيم لا يستبعد كل منها الآخر. بل إن الاهتمام المسؤول بالبيئة يتطلب اعترافاً بأن جميع أعضاء المجتمع تقع على عاتقهم مسؤولية أن يكونوا حفظة جيدين لكوكبنا حتى يفي كل منا بمسؤوليته إزاء الآخر والأجيال القادمة.

وعندما لا تقوم حقوق الإنسان على أسسها الأخلاقية الطبيعية، قد تصبح أداة لا لتحرير الناس بل لقمع المناقشات حول الحقوق وما تشكلها، والنهوض بما يسمى حقوق الإنسان التي تعزز إزهاق الحياة نفسها. ويمكن أن نلمس تلك النتيجة الوخيمة في العديد من مناطق العالم وفي بعض المنظمات، حيث لا يُنظر إلى حق الطفل الذي لم يولد بعد أو أرواح المسنين أو ذوي الإعاقة في الحياة على أنها حق فائق الأهمية لا يجوز انتهاك حرمته ويجب حمايته، ولكن كحق ثانوي يجب أن يخضع لما يسمى بحقوق إنسان أخرى لا تقوم على القانون الأخلاقي الطبيعي. واحترام الحق في الحياة من لحظة الحمل إلى الوفاة الطبيعية ليس اعتداء على الحقوق، وإنما هو وفاء بوعدنا كقادة للأمم بالاعتراف بالكرامة الأصيلة لكل عضو في الأسرة الإنسانية، أياً كان صغر سنه أو وهن صحته أو قلة حيلته.

وبالمثل، فإن الحق في الحرية الدينية ما زال يراوغنا في أجزاء كثيرة من العالم. وفي العديد من أركان العالم، يعتبر مجرد ممارسة المرء لشعائر دينه أو الاعتراف باعتناقه أمراً لا يرحب به أوغير مشروع أو أنه كفر. وحتى في الديمقراطيات الكبيرة في العالم، فإننا نرى اليوم أن هذه الحرية الأولى تهاجَم. والحق في الحرية الدينية لا يقتصر على الحق في اعتناق المرء لدينه سراً، بل يشمل أيضاً الحق في الدعوة والتثقيف والتنصير والإسهام في الخطاب السياسي والاجتماعي من أجل تحقيق الصالح المشترك. وينبغي ألا ينظر إلى الاعتراف العلني بدين الفرد على أنه خطر على الحوكمة الديمقراطية أو انتهاك للسلم العام بما يقتضي تقييده، بل يجب فهمه وقبوله على أنه إضافة مرحب بها للمناقشات التي تعزز الحكومات والمجتمعات الصحية النابضة بالحياة التي تدعي كونها أعضاء متساووين في النظام الدولي أو ترغب في ذلك.

ولذلك، لا بد أن يبذل قادة هذه المنظمة والدول الأعضاء كل جهد ممكن لكفالة تطبيق حقوق الإنسان وتفسيرها بطريقة تعزز الثقة داخل المجتمع وداخل هذه المنظمة. والجهود الرامية إلى إعادة تحديد أو إعادة تفسير حقوق الإنسان بطريقة جذرية باستخدام نهج تحجيمي ونظرية نسبية للبشرية أو بالاعتماد

على مصطلحات غامضة، كل هذا سيؤدي في النهاية إلى انهيار الثقة في تلك الهيئات المناط بها الدفاع عن حقوق الإنسان. وإلى جانب ذلك، فإن هذه المحاولات تزيد من عدم الثقة بين الأمم وتفضي إلى عالم تواجه فيه حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التحديات بدلاً من أن تجد الحماية.

وبغية احترام تلك الحقوق، يجب أن تعمل الأمم المتحدة والأعضاء جماعياً من أجل إعادة الالتزام بالرؤى المكرسة في الميثاق وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للتأكيد مجدداً على الكرامة السامية لشخص الإنسان، لا نظرياً أو كعامل ثانوي، بل كأساس يبنى عليه الاحترام الحقيقي والدائم لحقوق الإنسان، وتترسخ التنمية والسلام والأمن الدائمين.

وختاماً، فإن هذه المنظمة قد أنشئت في جانب كبير منها على الإيمان بأن تعزيز الثقة بين الدول سيؤدي إلى عالم أكثر رخاء وسلاماً. فلتتناغم أصواتنا لتعزيز تلك الثقة كيما نؤدي واجبنا، معاً، من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئت تلك المنظمة من أجلها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول و ٥ دقائق للبيان الثاني، على أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة كامبا (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): آخذ الكلمة ممارسة لحق الهند في الرد. أشار ممثل باكستان، للأسف، إلى ولاية جامو وكشمير، التي هي جزء لا يتجزأ من الهند. وجاءت إشارته تلك بلا مبرر وخارجة عن السياق تماماً. ومثل هذه الإشارات تستحق الرفض بالكامل.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): بالإشارة إلى ما سمعناه الآن للتو، أظن أن لفظ ”بلا مبرر“ من الألفاظ الأثيرة لدى الوفد الهندي، وهذا ما نسمعه في كل مرة يرد فيها ذكر كشمير. ويكفي أن أقول إن قاموس الكلمات لا يمكن أن يكون بديلاً للحقيقة. ولو كان الأمر كذلك، لكاد نواه ويبستر أن يكون نبياً. وسأكتفي بإسداء نصيحة، إذ ينبغي ألا نتناول مسائل هامة وطويلة الأجل وملتهبة كمسألة كشمير بمجرد محاولة تنحيتها جانباً بمثل هذه الملاحظات العابرة.

السيدة كامبا (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): آخذ الكلمة مرة أخرى ممارسة لحقنا الثاني في الرد على الإشارة التي لا يمكن تبريرها والتي رددها ممثل باكستان مرة أخرى بشأن ولاية جامو وكشمير الهندية، وهي جزء لا يتجزأ من الهند، وكذلك كانت دائماً. ونحن نرفض تلك الملاحظات، التي ليس لها محل في الجمعية هذه.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): خشية أن يوهمنا التكرار بأن تلك هي الحقيقة، أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى مداخلاتنا في السابق مع الوفد الهندي بشأن هذا الموضوع خلال الدورة السابعة والستين الحالية للجمعية، الأمر الذي يبين حقيقة المسألة.

مرة أخرى، لا أريد زيادة توقير هذه الردود الآلية بشأن مسألة تكتسي هذه الأهمية الدولية الخطيرة، كما أكدت مختلف قرارات مجلس الأمن، التي تظل بدون تنفيذ حتى هذا اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/67/1.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠٦ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.